



قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصادي نقدي ومالي

تحت عنوان

**دور قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
للفترة (2011-2021)**

إشراف الأستاذ(ة):

كشيتي حسين

إعداد الطالبة:

بن عمارة نور الإخلاص

السنة الجامعية 2024 – 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه أنجزت هذه المذكرة التي تمثل خلاصة جهد وتعب امتد عبر مراحل طويلة من البحث والمثابرة. أتقدم بخالص التتكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ [كتيتي حسين]، الذي تتعرفني بتتكر الإتراف على هذه المذكرة، وقدم لي من الدعم والتوجيه ما كان له بالغ الأثر في إخراج هذا العمل إلى النور. جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أوجه تتكري وامتنانني لكلا من ساعدني ووقف إلى جانبي خلال فترة إعداد هذه المذكرة، سواء بكلمة، أو توجيه، أو دعم معنوي. وأخص بالتتكر عائلتي الكريمة، التي كانت دوماً الحزن الدافئ والسند الحقيقي، فبفضل دعواتهم ومساندتهم المستمرة، تمكنت من المضي قدماً.

وللا أنسى زملائي وأصدقائي الذين تتاركوني هذا المتتوار العلمي بكل ما فيه من تحديات، فلكم مني كلا التتكر والتقدير. أسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعا، وأن يكون خطوة على طريق العلم والمعرفة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إهداء

إلى من كانوا نورًا لطريقي، وسندًا في أوقات ضعفي، وفرحًا في لحظات إنجازي...

إلى من غرسوا فيَّ حب العلم، وعلموني أن الطموح لا سقف له، وأن العزيمة تصنع المستحيل...

إلى والدي العزيز، رمز الصبر والحكمة، الذي لم يخل عليّ بشيء، فكان لي القدوة والداعم الأول، جزاك الله عني خير الجزاء.

إلى والدتي الحبيبة، نبع الحنان، ومصدر القوة والدفع، التي كانت دعواتها وقودًا لقلبي وعقلي، وشريكة كل نجاح أحققه في حياتي.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين رسموا البسمة على وجهي في لحظات التعب، وكانوا دومًا مصدر تشجيع وفخر.

إلى زوجي العزيز، سندي في هذه الرحلة، ورفيقي في كل لحظة...

شكرًا لدعمك، لصبرك، ولوجودك الدائم بجاني.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني هذه الرحلة، بحلوها ومرها، وكانوا رفقة درب لا تُنسى.

إلى كل من آمن بي، وكان سببًا ولو بكلمة في دفعي للأمام...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عربون حب وامتنان، وتقدير لا تفنيه الكلمات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الشمول المالي وقطاع التأمين، من خلال تحليل مدى مساهمة هذا القطاع الحيوي في تعزيز الاندماج المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021. إذ يُعد الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لما له من دور فعال في إطار تعزيز التحول الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة.

وتطرقت الدراسة للأسس النظرية المرتبطة بمفاهيم الخطر، التأمين، والشمول المالي، قبل الانتقال إلى تحليل الآليات والسياسات التي اعتمدها قطاع التأمين لتعزيز الشمول التأميني، خاصة في ظل التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية. كما يتناول البحث واقع قطاع التأمين في الجزائر، والتحديات التي تواجهه، ومدى انسجامه مع متطلبات الشمول المالي، من حيث التغطية، التوزيع، الابتكار، والثقافة التأمينية.

وقد أظهرت النتائج أن مساهمة قطاع التأمين في الجزائر في تحقيق الشمول المالي لا تزال محدودة، رغم الجهود التنظيمية والتقنية المبذولة. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها ضعف الوعي التأميني، محدودية المنتجات الموجهة للفئات غير المخدومة ماليًا، والقيود التنظيمية والتقنية التي تحد من تطور السوق. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تطوير منتجات تأمينية مبتكرة ومبسطة، دعم الرقمنة في الخدمات التأمينية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة من أجل جعل التأمين رافدًا حقيقيًا لتحقيق الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية:

الخطر، التأمين، قطاع التأمين، الثقافة التأمينية، التأمين الرقمي، الشمول المالي، الشمول التأميني، الاندماج المالي، التحول الرقمي.

English Translation :

This study aims to shed light on the relationship between financial inclusion and the insurance sector by analyzing the extent to which this vital sector contributes to enhancing financial inclusion in Algeria during the period 2011–2021. Financial inclusion is considered one of the main objectives of economic and social policies in developing countries due to its effective role in promoting digital transformation to achieve sustainable development.

The study addresses the theoretical foundations related to the concepts of risk, insurance, and financial inclusion before moving on to analyze the mechanisms and policies adopted by the insurance sector to promote insurance inclusion, especially in the context of digital transformation and technological advancements. It also examines the current state of the insurance sector in Algeria, the challenges it faces, and its alignment with financial inclusion requirements in terms of coverage, distribution, innovation, and insurance awareness.

The results show that the contribution of the Insurance sector in Algeria to achieving financial inclusion remains limited, despite regulatory and technical efforts. This is attributed to several factors, most notably the low level of insurance awareness, the limited range of products targeting financially underserved groups, and the regulatory and technical constraints that hinder market development.

Accordingly, the study recommends the development of innovative and simplified insurance products, support for digitization in insurance services, and enhanced coordination among the various stakeholders to make insurance a genuine driver of financial inclusion.

Keywords:

Risk, Insurance, Insurance Sector, Insurance Awareness, Digital Insurance, Financial Inclusion, Insurance Inclusion, Financial Integration, Digital Transformation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
	البسمة
	الشكر
	الإهداء
	الملخص
(II)	فهرس المحتويات.....
(VIII)	قائمة الأشكال والجداول.....
(أ)	مقدمة.....
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين	
(8)	تمهيد.....
(9)	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخطر وإدارة الخطر.....
(9)	المطلب الأول: مفهوم الخطر.....
(10)	المطلب الثاني: تقسيمات الخطر.....
(10)	أولاً: الأخطار حسب تأثيرها.....
(10)	ثانياً: الأخطار حسب نتائجها.....
(11)	ثالثاً: الأخطار حسب طبيعتها.....
(12)	المطلب الثالث: مفهوم إدارة الخطر.....
(12)	المطلب الرابع: سياسات إدارة الخطر.....
(13)	أولاً: تجنب الخطر.....
(13)	ثانياً: نقل الخطر أو تحويله للغير.....
(13)	ثالثاً: الاحتفاظ بالخطر أو افتراض الخطر.....
(13)	رابعاً: تخفيض الخطر.....
(15)	المبحث الثاني: أساسيات حول التأمين.....
(15)	المطلب الأول: نشأة التأمين.....
(15)	المطلب الثاني: مفهوم التأمين.....
(17)	المطلب الثالث: خصائص عقد التأمين ومبادئه.....

(17)	أولاً: خصائص عقد التأمين.....
(18)	ثانياً: مبادئ عقد التأمين.....
(19)	ثالثاً: مبدأ السبب القريب.....
(20)	رابعاً: مبدأ التعويض.....
(20)	خامساً: مبدأ المشاركة.....
(20)	سادساً: مبدأ الحلول.....
(22)	المبحث الثالث: قطاع (شركات) التأمين ودوره الاقتصادي والتنموي.....
(22)	المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين.....
(22)	أولاً: تعريف شركات التأمين.....
(23)	ثانياً: خصائص شركات التأمين.....
(23)	المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين.....
(23)	أولاً: تصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية.....
(24)	ثانياً: التصنيف وفق الشكل القانوني.....
(24)	ثالثاً: التصنيف من حيث درجة إلزام الأشخاص بالتأمين.....
(25)	المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين.....
(27)	المطلب الرابع: الدور الاقتصادي والتنموي لقطاع التأمين.....
(27)	أولاً: قطاع التأمين كمورد لرؤوس الأموال.....
(27)	ثانياً: المساهمة في توسيع نطاق التوظيف والعمالة.....
(28)	ثالثاً: تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية.....
(28)	رابعاً: زيادة الكفاءة الإنتاجية.....
(28)	خامساً: التأمين يؤدي إلى الربط والتقارب بين الدول.....
(30)	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي	
(32)	تمهيد.....
(33)	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.....
(33)	المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي.....

(34)	المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي.....
(35)	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي.....
(35)	أولاً: أهمية الشمول المالي.....
(35)	ثانياً: أهداف الشمول المالي.....
(37)	المطلب الرابع: أبعاد ومبادئ الشمول المالي.....
(37)	أولاً: أبعاد الشمول المالي.....
(40)	ثانياً: مبادئ الشمول المالي.....
(42)	المبحث الثاني: دور رقمنة الصناعة التأمينية في دعم الشمول التأميني.....
(42)	المطلب الأول: مفهوم الشمول التأميني.....
(43)	المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول التأميني.....
(44)	المطلب الثالث: دور الرقمنة في دعم الشمول التأميني.....
(44)	أولاً: مفهوم الرقمنة.....
(44)	ثانياً: مزايا التحول الرقمي في التأمين.....
(46)	ثالثاً: تقنيات وأساليب الرقمنة المستعملة لتحسين الخدمة التأمينية.....
(48)	المبحث الثالث: آليات تطوير ونشر الخدمة التأمينية لدعم الشمول المالي.....
(48)	المطلب الأول: توظيف تكنولوجيا التأمين لتطوير ونشر الخدمة التأمينية.....
(48)	أولاً: مفهوم تكنولوجيا التأمين.....
(49)	ثانياً: تقنيات تكنولوجيا التأمين.....
(51)	ثالثاً: أهمية تكنولوجيا التأمين في دعم الشمول المالي.....
(53)	المطلب الثاني: التأمين المصغر كوسيلة لدعم الشمول المالي.....
(53)	أولاً: مفهوم التأمين المصغر.....
(54)	ثانياً: أهمية التأمين المصغر في دعم الشمول المالي.....
(55)	المطلب الثالث: تعزيز وتوسيع شبكات التوزيع التقليدية لزيادة الشمول المالي.....
(56)	أولاً: صيرفة التأمين كوسيلة لدعم الشمول المالي.....
(57)	ثانياً: التأمين التكافلي كوسيلة لدعم الشمول المالي.....
(59)	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)	
(61)	تمهيد.....
(62)	المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر في الفترة 2011-2021.....
(62)	المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر.....
(62)	أولاً: التأمين في الفترة الاستعمارية.....
(63)	ثانياً: التأمين في فترة الاستقلال.....
(65)	المطلب الثاني: الإطار التشريعي المنظم للقطاع التأميني في الجزائر.....
(68)	المطلب الثالث: مؤشرات تطور قطاع التأمين في الجزائر.....
(68)	أولاً: عدد الشركات العاملة في الجزائر.....
(70)	ثانياً: مساهمة قطاع التأمين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....
(71)	ثالثاً: حجم الأقساط المحصلة (الإنتاج).....
(73)	المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر.....
(73)	المطلب الأول: جهود بنك الجزائر في دعم الشمول المالي.....
(74)	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.....
(74)	أولاً: مؤشر امتلاك حساب بنكي.....
(75)	ثانياً: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.....
(76)	ثالثاً: مؤشر الادخار.....
(76)	رابعاً: مؤشرات استخدام الخدمات المالية الرقمية.....
(80)	المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر.....
(81)	المبحث الثالث : تحليل مساهمة قطاع التأمين في دعم الشمول المالي في الجزائر في الفترة 2011-2021.....
(81)	المطلب الأول : تطور منتجات وخدمات التأمين في إطار دعم الشمول المالي في الفترة (2011 - 2021)
(81)	أولاً : تطور الخدمات والمنتجات التقليدية.....
(82)	ثانياً: الخدمات الحديثة (تطور التأمين التكافلي)

(84)	المطلب الثاني: تجارب بعض شركات التأمين الجزائرية في رقمنة التأمين لتفعيل الشمول المالي.....
(84)	أولا: تجربة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CaaR.....
(85)	ثانيا: تجربة شركة التأمين الجزائرية CAAT.....
(85)	ثالثا: تجربة شركة Macir Vie.....
(86)	رابعا: تجربة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS).....
(87)	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه رقمنة قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.....
(89)	خلاصة الفصل.....
(91)	الخاتمة.....
(95)	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	(39)
02	تأثير تكنولوجيا التأمين على عمليات قطاع التأمين	(52)
03	أهم مراحل تطور نظام التأمين في الجزائر بعد الاستقلال	(65)
04	معدل اختراق التأمين في الجزائر بين 2011 و 2021	(71)
05	تطور إنتاج التأمين 2011-2021	(72)

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	(29)
02	أبعاد ومؤشرات قياس السمول التأميني	(43)
03	نوع المنتجات التي يقدمها التأمين المصغر وأهميتها	(54)
04	شركات التأمين الناشطة في الجزائر	(68)
05	نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر في الفترة (2011-2021)	(74)
06	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض في الجزائر في الفترة (2011-2021)	(75)
07	نسبة البالغين الذين ادخروا أموالاً في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر في الفترة (2011-2021)	(76)
08	تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر للفترة (2011-2021)	(77)
09	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر في الفترة 2011-2021	(79)
10	الجدول رقم (10) : تطور إنتاج خدمات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة	(81)

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت مسألة تحقيق الشمول المالي من أهم أولويات السياسات الاقتصادية للدول، كونه يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. فالشمول المالي لا يقتصر فقط على تمكين الأفراد من فتح حسابات مصرفية بل يشمل تمكينهم من الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الرسمية، كالادخار، التحويل التمويل، والتأمين، وذلك بشكل آمن، سهل، وبتكلفة مناسبة.

ويُعد قطاع التأمين أحد المكونات الأساسية لهذه المنظومة، إذ يوفر أدوات فعّالة للحماية من المخاطر التي قد تواجه الأفراد أو المؤسسات، كما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي. فمن خلال التأمين، يمكن امتصاص الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة، مما يزيد من قدرة الفئات الهشة على التكيف، ويمنحها الأمان الاقتصادي اللازم للاندماج في النشاط المالي الرسمي.

ومع تزايد التوجه العالمي نحو الرقمنة، شهد قطاع التأمين بدوره تحولاً كبيراً، حيث أتاح استخدام التكنولوجيا فرصاً جديدة لتوسيع نطاق التغطية التأمينية والوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع. ومن هنا أصبح التأمين الرقمي أداة محورية لتعزيز الشمول التأميني، الذي يُعد بدوره دعامة أساسية لتحقيق الشمول المالي.

في هذا السياق، تبرز الحالة الجزائرية كنموذج يستحق الدراسة، خاصة في ظل الجهود المبذولة من طرف الدولة والفاعلين في السوق المالية لتوسيع نطاق الشمول المالي. غير أن مساهمة قطاع التأمين الجزائري لا تزال محدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً لفهم طبيعة هذه العلاقة وتشخيص التحديات التي تعيق تفعيل هذا القطاع كرافد من روافد الاندماج المالي.

بناءً على ما سبق يمكن طرح إشكاليتنا من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف ساهم قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- فيما يتمثل الدور الاقتصادي والتنموي لقطاع التأمينات؟
- ماهي سياسات وآليات تعزيز الشمول المالي؟
- هل ساهمت الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر في تعزيز الشمول المالي

عن طريق قطاع التأمينات خلال الفترة (2011-2021)؟

الفرضيات:

- كإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- قطاع التأمين يساهم في النمو الاقتصادي من خلال حماية الأفراد وتحفيز الاستثمار.
- سياسات الشمول المالي تعتمد على توسيع التغطية التأمينية وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات.
- جهود السلطات العمومية خلال الفترة 2011-2021 ساهمت في تعزيز الشمول المالي عبر رقمنة التأمينات وتحديث الأطر القانونية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية كبيرة، كونها تسلط الضوء على قطاع حيوي لا يزال يحتاج إلى المزيد من الاهتمام في الجزائر. فمن الجانب العلمي، تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المرتبطة بالعلاقة بين التأمين والشمول المالي، خاصة في البيئة الجزائرية التي لم تتلحقها من البحث في هذا المجال. أما من الجانب العملي، فهي تقدم تقييماً واقعياً لأداء قطاع التأمين، وتقتترح حلولاً لتفعيله كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

- توضيح الإطار النظري المتعلق بالخطر، التأمين، والشمول المالي.
- تحليل آليات عمل قطاع التأمين وأثرها على إدماج الفئات غير المغطاة تأمينياً.
- دراسة دور الرقمنة والسياسات التوسعية في تحسين أداء القطاع التأميني.
- تقييم مساهمة قطاع التأمين الجزائري في دعم الشمول المالي خلال الفترة 2011-2021.

منهجية وأدوات الدراسة:

المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم والتطورات النظرية.

أدوات الدراسة: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة والتحليل التعمق فيها، تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع ذات العلاقة بمتغيرات الموضوع (كتب، مذكرات وأطروحات بحوث أكاديمية وملفات علمية) ناهيك عن التقارير الرسمية وقواعد البيانات الوطنية، منشورات المؤسسات التأمينية ومصادر الهيئات الدولية المتخصصة... الخ.

مجال الدراسة وحدودها:

المجال الزمني: تمتد الدراسة خلال الفترة من 2011 إلى 2021، وهي فترة شهدت تحولات في سياسات التأمين ومحاولات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المجال المكاني: تركز الدراسة على واقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي وهذا في إطار توجه السلطات العمومية نحو رقمنة مختلف القطاعات العمومية ذات الطابع الإداري والاقتصادي، وهذا كإطار للنهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات التكنولوجية والمالية الحاصلة على الصعيد الدولي.

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين قطاع التأمين والشمول المالي، من خلال دراسة الأطر النظرية، السياسات التطبيقية، والبيانات الواقعية المرتبطة بقطاع التأمين فقط، دون التطرق التفصيلي إلى باقي مكونات النظام المالي الأخرى مثل البنوك أو مؤسسات التمويل.

الدراسات السابقة:

تنوّعت الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي أو قطاع التأمين كلّ على حدة أو في إطار العلاقة بينهما، مما وقر أساساً نظرياً وميدانياً غنياً لدعم هذه الدراسة. وفيما يلي عرض لأهم ما تم الاطلاع عليه منها:

1. سعدي صبيحة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2023، وتحمل عنوان:

" تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر "، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآليات التي تنتهجها شركات التأمين لتحقيق انتشار وتنوع في الخدمة التأمينية، وإيصالها لفئات المجتمع المحرومين وأصحاب الدخل المنخفضة وضمان تقديمها بأسرع وقت وأقل تكلفة، وجعل قطاع التأمين باعتباره أحد ركائز النهوض بالاقتصاد داعماً قوياً للشمول المالي.

وتم دعم هذه الدراسة النظرية بإسقاطها ميدانياً على عينة من شركات التأمين الجزائرية للتعرف على السبل المتبعة في تعميم استعمال الخدمات التأمينية وعصرنة خدمات التأمين وتحقيق الشمول المالي.

2. كردوسي مروة، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2024، وتحمل عنوان:

" دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية - " جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه

التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال أولاً دراسة وتقييم تطور التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة التي وفرتها التكنولوجيا المالية كالدفعات الرقمية والتحويلات، وإدارة الاستثمارات وغيرها، إضافة إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي، وثانياً محاولة الوقوف على مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على النطاق الدولي وتقصي ذلك في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

3. **شخاوي عبد العزيز، بوعبدلي ياسين، نعمي عبد الله،** وهو عبارة عن مقال نشر سنة 2023 وتحمل عنوان: " الصناعة التأمينية كوسيلة لتحقيق الشمول التأميني والمالي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية - " ، مقال منشور في

مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الصناعة التأمينية في تحقيق الشمول التأميني والمالي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال تحليل أهم الأرقام والمؤشرات التي حققتها الصناعة التأمينية كأداة لتحقيق الشمول التأميني والمالي وكذا قياس أثر الصناعة التأمينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 2021. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن الصناعة التأمينية تساهم في تعزيز الشمول التأميني والمالي من خلال الخدمات التأمينية التي تؤديها وكذلك إلى وجود علاقة طردية وعلاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الصناعة التأمينية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ما أضافته الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة إضافة نوعية في سياق البحوث المتعلقة بالشمول المالي وقطاع التأمين، حيث تناولت العلاقة بينهما من منظور تكاملي يربط بين الأبعاد النظرية والواقع الميداني في الجزائر. وتميّزت الدراسة بتحليلها للفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، وهي فترة محورية شهدت تحولات رقمية وتطورات اقتصادية كان لها تأثير مباشر على كل من قطاع التأمين والشمول المالي. كما ركزت الدراسة على مساهمة التأمين في تعزيز الاندماج المالي ضمن هذا السياق الزمني، وهو ما لم تُعالجه الدراسات السابقة بنفس التركيز. إلى جانب ذلك، رصدت الدراسة التحديات التي تعيق تطور هذا الدور، كضعف الثقافة التأمينية، وقصور الابتكار، والقيود التقنية والتنظيمية، وقدمت توصيات عملية واقعية، تُعد مساهمة مهمة في دعم السياسات الموجهة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

يتناول هذا الفصل التمهيدي الأسس النظرية لظاهرة الخطر وإدارته، المبادئ الأساسية للتأمين وأنواعه، مع التركيز على دور قطاع التأمين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

يعالج هذا الفصل السياسات الحديثة التي تعتمد عليها شركات التأمين لتعزيز الشمول المالي، مع التطرق إلى الرقمنة كآلية فعالة لتوسيع نطاق الخدمات التأمينية وتقليل الفجوة التأمينية.

الفصل الثالث: قطاع التأمين الجزائري كمدخل لتحقيق الشمول المالي (2011-2021)

يستعرض هذا الفصل واقع قطاع التأمين في الجزائر، ومؤشرات الشمول المالي، ليُختتم بتحليل دقيق لمساهمة التأمين في تعزيز هذا الشمول خلال الفترة المدروسة، متبوعاً بتوصيات عملية.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول التأمين

وقطاع التأمين

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

تمهيد:

يعد التأمين من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي اكتسبت أهمية متزايدة في العصر الحديث نظراً للدور المحوري الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار والطمأنينة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. فهو يُعتبر وسيلة فعالة لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد تصيب الإنسان أو ممتلكاته، من خلال نقل عبء هذه الأخطار إلى شركات التأمين مقابل اشتراك محدد يعرف بالقسط. وقد أصبح التأمين اليوم ضرورة من ضرورات الحياة، لا سيما في ظل التعقيدات المتزايدة التي يعرفها العالم، وكثرة التحديات والمخاطر التي قد تُهدد الصحة، أو الحياة، أو الممتلكات، أو حتى الاستقرار الاقتصادي.

من جهة أخرى، يشكل قطاع التأمين أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول، حيث لا يقتصر دوره على تقديم الحماية المالية فقط، بل يمتد أيضاً إلى المساهمة في تجميع الادخار الوطني وتوجيهه نحو الاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. كما يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في دعم القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة، التجارة، الفلاحة، والخدمات من خلال توفير الأمان اللازم لاستمراريتها، وعليه يمكن تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخطر وإدارة الخطر.

✓ المبحث الثاني: أساسيات حول التأمين.

✓ المبحث الثالث: قطاع التأمين ودوره الاقتصادي والتنموي.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخطر وإدارة الخطر

يواجه الإنسان في حياته اليومية العديد من المخاطر غير المتوقعة، مثل الحوادث، الأمراض الحرائق، أو حتى الكوارث الطبيعية. وللحد من تأثير هذه المخاطر والتقليل من خسائرها، ظهر نظام إدارة الخطر كوسيلة لحماية الأفراد والمؤسسات من الأضرار المالية الناتجة عنها.

المطلب الأول: مفهوم الخطر

يمكن التعرف على الخطر من الناحية اللغوية كالآتي: ¹

المخاطر في اللغة مشتقة من (خ ط ر)، وهذه الحروف أصلان لمعنيين أحدهما:

القدر والمكانة، والثاني: اضطراب الحركة، ويظهر ذلك من خلال المعاني التي استعملت فيها، منها:

ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة، يقال رجل خطير، أي: له قدر وأمر خطير، أي رفيع، ومنه

قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: "ألا مشمر للجنة؟ فإن الجنة لا خطر لها"، أي: لا مثل لها.

الإشراف على الهلاك، يقال: خاطر بنفسه يخاطر وخطر بقومه كذلك إذا أشفاه وأشفى بها وبهم

على خطر، أي على شفا هلك أو نيل ملك، وقد جاء في الحديث إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله

أي: يلقبها في الهلكة بالجهاد.

ويسمى الرهان خطرا لوجود احتمالية الريح أو الخسارة، يقال: تخاطرا أي تراهنا وتخاطروا على

الأمر أي تراهنوا، وخاطرهم راهنهم.

أما اصطلاحا فيعرف بأنه: "عبارة عن حادث يتوقع حدوثه وليس مؤكد الحدوث، بشرط عدم تدخل

إرادة أحد الأطراف في وقوعه إذا وقع وخاصة إرادة المؤمن له كما يعرف الخطر على انه حادث مستقبلي

محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين " ².

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للخطر بأنه: " وضع أو ظرف غير

متأكد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية أو غير مرغوب فيها، سواء على المستوى الفردي، الجماعي

المؤسسي أو البيئي. يُعتبر الخطر عنصرا مركزيا في مجالات متعددة مثل الصحة والسلامة، الاقتصاد

البيئة، وإدارة الأزمات، لأنه يشير إلى احتمال وقوع حدث قد يتسبب في ضرر أو خسارة.

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، إصدار إي . كتيب، لندن، 2013، ص 22.

² كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، المنهل للنشر والتوزيع، الإمارات، 2015، ص 199.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

الخطر لا يعني بالضرورة أن الضرر سيحدث، لكنه يعبر عن إمكانية حدوثه. لذلك، فهو يجمع بين الاحتمال (Chance) والعواقب (Consequences). كلما زادت إمكانية وقوع الخطر، أو زادت خطورة نتائجه أصبح من المهم التعامل معه بجدية أكبر.

المطلب الثاني: تقسيمات الخطر

يمكن تقسيم الأخطار بشكل عام إلى:

أولاً: الأخطار حسب تأثيرها: ¹

أ . الأخطار التي تصيب الممتلكات: وهي التي تصيب أموال وممتلكات الشخص كحرائق الدور والمحلات والمصانع والسرقات والغرق والتلف التي تصيب الأموال المنقولة بحراً أو أية أخطار تتعرض لها الأموال سواء كانت منقولة أو غير منقولة.

ب . الأخطار التي تصيب الأشخاص: وهي التي تصيب الشخص نفسه بسبب تعرضه إلى حادث معين يؤدي به إلى الوفاة أو العوق وقتياً أو دائماً.

ج . أخطار المسؤوليات: وهذه الأخطار لا تصيب الشخص في ذاته أو ماله بصورة مباشرة بل تصيب أشخاص آخرين في أرواحهم أو أموالهم ويكون الفرد المتسبب مسؤولاً عنها أمام القانون وتسمى المسؤولية هذه بالمسؤولية المدنية تجاه الغير ومن أمثلها الأخطار المهنية.

ثانياً: الأخطار حسب نتائجها: ²

أ . الأخطار الاقتصادية: هي الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية أو اقتصادية، مثل خطر الحريق، خطر التصادم، خطر السرقة، خطر الوفاة، خطر العجز وهي أخطار يسهل التنبؤ بها ويمكن قياسها كمياً بقياس الخسائر الناتجة عنها ولذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

ب . الأخطار غير الاقتصادية: هي الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة معنوية، فهي أخطار لا ينتج عنها ربح أو خسارة بصورة مباشرة، ولذلك فهي أخطار لا يمكن قياسها ولا يمكن التنبؤ بها، ولذلك فإن شركات التأمين لا تقوم بالتأمين عليها (غير قابلة للتأمين) مثل وفاة زعيم ديني أو وفاة زعيم سياسي مصلح، وفاة الابن الأصغر، وفاة الأخ، وهذه الأخطار تخرج عن نطاق دراسة التأمين وقد يهتم بدراستها علم النفس أو علم الاجتماع أو علم الفلسفة.

¹ يوسف حجي الطائي، سنان كاظم الموسوي، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2016، ص16.

² عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفون، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2016، ص 9.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

إن التفرقة بين الأخطار الاقتصادية والأخطار غير الاقتصادية لا يعني أن هذين النوعين من الأخطار متباعين أو متافرين، بل في معظم الأحيان يقعان مختلطان معا لدرجة يصعب فيها فصلهم أو تحديد عبء كل منهما على حدة، كما أنه عادة ما يكون لأحد الخطرين تأثير على الخطر الآخر، بمعنى أن هناك أخطاراً كثيرة لها جانبها الاقتصادي بالإضافة إلى الجانب المعنوي الذي لا يمكن إغفاله، ولكن المشكلة تكمن في تحديد قيمة نقدية لهذه الأخطار التي لا يتعدى أثرها الحدود العاطفية أو المعنوية، كما أن الأخطار الغير اقتصادية (المعنوية) لا تدخل في نطاق دراسة الخطر والتأمين ولكنها تفيد في معرفة الأخطار التي يمكن التأمين عليها من تلك الأخطار الواجب إدارتها بطريقة أو بأخرى من طرق إدارة الخطر المناسبة لطبيعة الأخطار المعنوية.

ثالثاً: الأخطار حسب طبيعتها¹

أ. الأخطار الأساسية (العامة): وتشمل الأخطار التي لا دخل للشخص في وقوعها وعدم إمكانية التنبؤ بحدوثها كما أن وقوعها يسبب خسائر كبيرة وتشمل فئات عديدة، حيث أن مسؤولية تغطيتها تقع على عاتق الدولة إلا أنه حتى وإن قبلت بعض شركات التأمين بتغطية بعض هذه الأخطار فإن دورها في تغطيتها يكون نسبي وهذا نظراً لكبر حجم التعويضات لأنه يكون شامل لفئة كبيرة من المجتمع وفي أحيان كثيرة تعجز عن التسديد مما يعرضها لخطر الإفلاس، ومن أمثلة هذا النوع من الأخطار: خطر الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وكذا الأخطار الناتجة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية كالأزمات المالية.

ب. الأخطار الخاصة: وهي الأخطار التي تكون لإرادة الشخص دور في وقوعها حيث يكون الفرد هو المتسبب في حدوثها فهي أخطار تصيب الفرد في ذاته أو ممتلكاته، وفي هذا النوع من الأخطار تقبل شركات التأمين التعامل معها وهذا لكون الخسارة المحققة محدودة وعليه بإمكان شركات التأمين التعويض عن الخسائر المحققة.

¹ طيباوي فطيمة، قياس مستوى ثقافة التأمين لدى المستهلك الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

المطلب الثالث: مفهوم إدارة الخطر

يرتكز مفهوم إدارة الخطر على: " مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد".¹

كما تعرف إدارة الخطر بأنها: "مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث".² وهي أيضاً: " عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها".³ من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لإدارة الخطر بأنه: " إدارة الخطر هي عملية شاملة تهدف إلى تحديد وتقييم الأخطار المحتملة التي قد تهدد الأفراد أو المؤسسات، ثم اتخاذ خطوات استراتيجية للتعامل معها. تبدأ العملية بالتعرف على مصادر الخطر وتحليلها، وتقدير حجم تأثيرها واحتمالية حدوثها. بناء على هذه التقييمات، يتم اتخاذ قرارات بشأن كيفية معالجتها، سواء عن طريق تجنبها أو تقليل آثارها، أو نقل عبئها إلى طرف آخر (مثل شركات التأمين)، أو قبولها مع التحضير لمواجهتها.

تعد إدارة الخطر أداة حيوية للحفاظ على استقرار المؤسسات، وحماية الأصول، وضمان استمرارية الأعمال. كما تسهم في تعزيز ثقافة الوعي الوقائي والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الرابع: سياسات إدارة الخطر

تعد سياسات إدارة الخطر مجموعة من القواعد والخطط التي تعتمدها المؤسسات لتوقع، وتقادي وتقليل تأثير المخاطر التي يمكن مواجهتها.⁴

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 41.

² صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر، العراق، 2016، ص 34.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان، 2020، ص 7.

⁴ جوري زينب، إدارة الخطر ومعالجته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، الجزائر، 2004، ص 87.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

أولاً: تجنب الخطر

ويحصل ذلك بأن تبتعد المؤسسة عن اتخاذ القرارات التي ينتج عنها خطر، والمقصود بذلك انعدام الخطر كلية أو تخفيض آثاره، وتؤثر هذه الطريقة في عوامل الخطر وفي حجم الخسائر المحتملة.

ثانياً: نقل الخطر أو تحويله للغير

الذي يكون أكثر قوة من قوة المؤسسة على معالجته أو أن تتحكم فيه بإيجاد الوسيلة المناسبة للتخفيف منه، وإنفاص الضرر إلى أقصى قدر ممكن، ويعد تحويل الخطر من أكثر الطرق المستخدمة للحد من آثاره، على اعتبار أن المؤسسة لا تستطيع تحمله لعدم توفر الخبرة الكاملة عن حجم الخطر ومسبباته وخسائره.

ثالثاً: الاحتفاظ بالخطر أو افتراض الخطر

يحفظ بالخطر وذلك بتحمل عبئه كله أو جزء منه، فتجنب الخطر للحد من آثاره بعد من الطرق الفعالة بحيث تؤدي العملية إلى انعدام الخطر أو تخفيض آثاره، مما يقلل حجم الخسارة المحتملة حيث تلغى القيمة المعرضة للخطر أساساً ويتم تجنب الخطر الذي تزيد أعباؤه المالية عند تحمله عن المزايا التي من المتوقع الحصول عليها.

رابعاً: تخفيض الخطر: ¹

تستعمل طريقة تخفيض الخطر في معالجة الأخطار الاقتصادية الطبيعية البحتة، وهناك عدة طرق تتبع في تخفيض الخطر يمكن وضعها في ثلاث مجموعات كما يلي:

أ . طريقة الفرز والتنويع: ويقصد بها فرز وتنويع الأصول المملوكة للفرد أو المؤسسة، ويتم ذلك إما بتجزئة الأصول إلى عدة أمكنة، كتخزين المواد القابلة للاشتعال على عدة مخازن متباعدة بحيث لا يؤثر ما يحدث في أحدها عن محتويات الآخر أو يتم الفرز والتنويع بتجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة أفراد حتى يكون نصيب خسارة كل واحدة منهما محدودة بقيمة الملكية من الأصل.

وتستعمل طريقة الفرز والتنويع في حالة الأفراد والمؤسسات التي تمتلك وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، وبذلك يمكن فرزها وتنويعها من جميع الجهات النوع المدة الحجم الشكل فتتخفف درجة الخطورة بالنسبة لكل وحدة.

¹ المهدي ناصر، الأهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، الجزائر، 2013، ص 99.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

ب . طريقة تجميع الأخطار: إذا وجدت وحدات خطر متماثلة ومتجمعة فإنه يسهل التنبؤ بنتائجها بدقة باستعمال الطرق الرياضية والإحصائية المعروفة. فكلما كثر عدد وحدات الخطر كلما أمكن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة. وتحتم هذه الطريقة على أصحاب الأخطار المتماثلة أن يشتركوا في تحمل الخسارة المالية التي تقع من تحقق الحوادث التي يتوقعونها.

ج . طريقة تأمين الخطر: التأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى هيئة التأمين التي تتعهد بتعويض المتضرر عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تصيبه.¹

¹ المهدي ناصر، الأهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، الجزائر، 2013، ص 99.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

المبحث الثاني: أساسيات حول التأمين

في عالم لا تخلو أيامه من المفاجآت، وبين تقلبات لا يمكن التنبؤ بها، يسعى الإنسان إلى وسائل تخفف من وطأة المخاطر وتحد من آثار الخسائر. وفي ظل هذا السعي، ظهر نظام يركز على فكرة المشاركة الجماعية لتحمل الأعباء المحتملة، عبر ترتيبات مدروسة تضمن قدرا من الطمأنينة. هذا النظام الذي يجمع بين التوقع والاستعداد، عُرف باسم التأمين.

المطلب الأول: نشأة التأمين

ظهرت فكرة التأمين منذ العصور القديمة بهدف تقليل المخاطر مثل الحريق، ما دفع المجتمعات إلى التضامن والتعاون. ويُعتبر المصريون القدماء أول من طبقوا هذه الفكرة من خلال جمعيات تعاونية لتغطية نفقات دفن الموتى، مقابل اشتراك سنوي يدفعه الأعضاء، وهو ما يشبه التأمين على الحياة حاليا. كما ظهر في الحضارات القديمة كالإغريقية والبابليين نظام القرض البحري، حيث كان صاحب السفينة يقترض مالا مقابل فائدة مرتفعة، تُدفع فقط إذا وصلت السفينة سالمة، أما في حال غرقها يخسر المقرض القرض وفوائده. استمر هذا النظام حتى القرن 13، ثم تطور في القرن 15 ليظهر التأمين البحري بشكل حديث، وبلغ ذروته بصدور أول قانون تأمين بحري في إنجلترا سنة 1601.

مع تطور الصناعات ووسائل النقل، تنوعت أشكال التأمين لتشمل النقل البري والجوي، التأمين ضد الحريق والسرقة، التأمين الصحي، وغيرها، حتى أصبح التأمين عنصرا أساسيا في الحياة اليومية للأفراد والدول.¹

المطلب الثاني: مفهوم التأمين

يعرف التأمين بأنه: "عملية ينظمها عقد عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر المتحددة في النوع والطبيعة وإجراء المقاصة بينها، وفقا لعملية الإحصاء التي يتولاها طرف مخول قانونا بممارسة أعمال التأمين، ويسمى بهذه الصفة (المؤمن) مقابل عوض مالي (قسط التأمين) الذي يلزم المؤمن له بسداده له في مواعيد استحقاقه أو دفعة واحدة حسب شروط عقد التأمين إلى الطرف الآخر في العقد. ويتصف المؤمن له بأنه الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه والذي يحمل مصلحة تأمينية في محل التأمين لقاء ضمان الأمان الذي يوفره له المؤمن من تلك الأخطار التي تهدده والمحددة في عقد التأمين".²

¹ مجدوب نور الهدى، لونيصة آمنة، تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين، مذكرة ماستر، جامعة قلمة 8 ماي 1945، الجزائر، 2021، ص2.

² سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص24.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

كما أنه عبارة عن: " عقد بين فرد أو هيئة يعرف بالمؤمن وشخص آخر يعرف بالمؤمن له يتفق فيه على أن يدفع الثاني للأول قسطاً من المال، كلا على حدة، أو مبلغاً يدفع مرة واحدة، ويلتزم الأول أن يدفع للثاني مبلغاً من المال معيناً أو تعويضاً أو مرتباً شهرياً عند وقوع حادث، أو نزول خطر به، وقد يشترط هذا المبلغ لمستفيد آخر غير المؤمن له".¹

ويعرف التأمين أيضاً بأنه: " نوع من التعاون بين مجموعة من الأفراد لتكوين مبلغ من المال يستخدم في تغطية الخسارة التي قد تلحق بأحدهم عند تعرضه للخطر معين اتفقوا جميعاً فيما بينهم على مواجهته وقد يكون هذا الخطر هو الحريق أو غرق بضاعة ما أو وفاة أحدهم".²

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التأمين كما يلي: " التأمين هو نظام قانوني واقتصادي واجتماعي يقوم على فكرة التعاون بين مجموعة من الأفراد أو المؤسسات لمواجهة الأخطار المحتملة وغير المؤكدة الحدوث، وذلك من خلال توزيع آثار تلك الأخطار بينهم بطريقة منظمة.

بموجب عقد التأمين، يلتزم المؤمن له بدفع مبلغ مالي يُسمى "قسط التأمين" بشكل دوري أو دفعة واحدة، إلى شركة التأمين أو الجهة المؤمنة، مقابل تعهد هذه الأخيرة بتحمل العواقب المالية الناجمة عن تحقق خطر معين وارد بالعقد، سواء تمثل ذلك في دفع مبلغ مالي، أو تقديم خدمة، أو تحمل تكاليف الضرر حسب طبيعة التأمين ونوعه.

يشمل التأمين أنواعاً متعددة تغطي مجالات الحياة المختلفة، مثل التأمين على الحياة، التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث، التأمين على الممتلكات، والتأمين ضد المسؤولية المدنية. وبهذا يلعب التأمين دوراً محورياً في استقرار المجتمعات والاقتصادات، من خلال حماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المفاجئة، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية عبر تقليل المخاوف المرتبطة بالمخاطر.

¹ ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2014، ص 23.

² أحمد نعمة عبد النافعي، المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 85.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

المطلب الثالث: خصائص عقد التأمين ومبادئه

أولاً: خصائص عقد التأمين: تتمثل خصائص عقد التأمين في:¹

أ. التأمين عقد رضائي: العقد الرضائي هو ذلك العقد الذي يكفي في انعقاده تراضي الطرفين أي العقد الرضائي وهو: "ذلك العقد الذي يكفي في انعقاده تراضي الطرفين أي اقتران الإيجاب والقبول" وهذا النوع من العقود ليس له شكل خاص، حيث يستند فقط إلى مبدأ "سلطان الإرادة" المطلق، وعليه فإنه لا يشترط أن يكون هذا العقد مثبتاً بوثيقة.

وهذا المبدأ وإن كان يمكن قبوله بالنسبة لأنواع معينة من التأمين (البحري، الحريق، السرقة.....) إلا أنه لا يمكن قبوله بالنسبة لأنواع أخرى مثل تأمين (السيارات - المسؤولية.....) وطبيعة عقود التأمين شديدة التعقيد، كما أن بضعها طويل الأجل، وبعضها الآخر يتعدى أثره إلى الغير (المستفيد).

ب. التأمين عقد ملزم: العقد الملزم وهو "العقد الذي ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل من المتعاقدين".

وينطبق هذا على عقد التأمين، حيث تنشأ عنه التزامات متقابلة لكل من طرفيه المؤمن والمؤمن له. المؤمن له يلتزم بدفع أقساط التأمين وفق الترتيب الزمني المتفق عليه (شهرياً، سنوياً، أو غير ذلك) المؤمن يلتزم مقابل ذلك أن يدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

ج. التأمين عقد احتمالي: هو العقد الذي لا يستطيع أي من طرفيه تحديد المنفعة التي سيحصل عليها عند التعاقد، حيث لا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر غير الوقوع.

احتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي عقد التأمين، فإذا لم يتحقق الحادث يخسر المؤمن له قيمة القسط الذي يربحه المؤمن دون مقابل. وإذا تحقق الحادث خسر المؤمن مبلغ التأمين وكسب المؤمن له مبلغاً أكبر بكثير من مبلغ القسط الذي التزم به.

د. التأمين عقد معاوضة: عقد المعاوضة يأخذ كل من طرفيه مقابلاً لما إعطائه. المؤمن يأخذ القسط والمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر.

¹ صدقي عبد الهادي، محمود الزمامير، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص 71-72.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

كما له خصائص أخرى نذكر منها ما يلي: ¹

❖ التأمين عقد زمني: حيث إنه لا يتم الوفاء بالالتزام المترتب عليه بصفة فورية، وإنما يستغرق الوفاء بهذه الالتزامات مدة من الزمن هي مدة نفاذ ذلك العقد، ويظهر أثر اتصافه بالاستمرار فيما إذا طرأ على محل العقد ما يستحيل به الطرفين تنفيذ مقتضيات العقد كما لو هلك محل التأمين بسبب لا يمت إلى الخطر المؤمن عنه بصفة، فإن العقد لا يفسخ بأثر رجعي، وإنما يبطل من تاريخ هلاك محل التأمين بحيث يستحق المؤمن الأقساط المدفوعة عن الفترة السابقة لهلاكه.

❖ التأمين من عقود الإذعان: أنه عقد إذعان حيث يتولى أحد طرفيه وضع الشروط التي يريدتها ويعرضها على الطرف الآخر، فإن قبلها دون مناقشة أو تعديل أو إضافة أو حذف مضى العقد بينهما بقبوله، وإلا فلا. ويصف الدكتور محمد علي عرفة موقف شركات التأمين مع طالبي التأمين فيقول ما معناه: إن المؤمن لهم يضطرون إلى توقيع وثيقة مطبوعة دون أية مناقشة لشروطها، فلا تترك لهم الحرية إلا في اختيار التأمين من عدمه، فمن شاء أن يؤمن فليوقع على ما فرضه المؤمن من شروط. إلا أن عامل المنافسة بين شركات التأمين لعب دوراً مهماً في حمل شركات التأمين على التقليل من الشروط التعسفية ووضع شروط أكثر ملاءمة.

المصالح المؤمن لهم.

ثانياً: مبادئ عقد التأمين

تحكم علاقة المؤمن (شركة التأمين) بالمؤمن له ستة مبادئ هامة وأساسية في عقد التأمين ومن المتعارف عليه أن أي إخلال في أي من هذه المبادئ من المؤمن أو المؤمن له يعرض التأمين إلى انتفاء الغرض منه وتلخص على النحو التالي:

1. مبدأ منتهى النية.
2. مبدأ المصلحة التأمينية.
3. مبدأ التعويض.
4. مبدأ الحلول.
5. مبدأ المشاركة في التأمين أو الاشتراك في التعويض.
6. مبدأ السبب القريب.

¹ سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2015، ص 63_64.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

ويمكن شرح هذه المبادئ كالآتي:

أ . مبدأ منتهى حسن النية: يتضمن هذا المبدأ أن يقوم كل من طرفي التعاقد بعدم الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو من شأنها التضليل، كما يجب ألا يخفى عن الآخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد، فإذا أخل أحد الطرفين بهذا المبدأ فإن العقد يصبح باطلاً أو قابلاً للبطلان حسب سبب الإخلال.¹

ب . مبدأ المصلحة التأمينية: يقضى مبدأ المصلحة التأمينية في أنه لا يجوز لأي شخص أن يحصل على عقد تأمين إلا إذا كان له في الشخص أو الشيء موضوع التأمين مصلحة تأمينية بمعنى أن يكون له في موضوع التأمين مصلحة مشروعة ومادية بحيث يكون في لقاء هذا الشخص أو الشيء منفعة مادية والمتعارف عليه أساساً أنه ليس كل خطر قابل للتأمين ما لم يكن قابلاً للقياس مالياً، لذا يتم تعريف المصلحة التأمينية في أنها الحق القانوني في التأمين الناشئ عن علاقة مادية يتحقق وجودها قانونياً بين المؤمن له والشيء أو الشخص موضوع التأمين.

وتعود ضرورة وجود المصلحة التأمينية في جميع عقود التأمين للأسباب التالية:

- منع المقامرة.
- التقليل من الخطر الأخلاقي (عدم التأمين على ممتلكات الغير بدون الاتفاق مع المالكين).²

ثالثاً: مبدأ السبب القريب:

تخضع كافة وثائق التأمين بدون استثناء إلى هذا المبدأ، ومضمون هذا المبدأ أنه يشترط لقيام المؤمن بدفع التزاماته المتمثلة في التعويض، أن يكون الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لحدوث الخسارة، عن السبب الفعال في ذلك، ويقصد هنا بالقرب سببياً لا زمنياً.

ولا تظهر أي مشكلة عند تطبيق هذا المبدأ إذا كان تحقق الخطر المؤمن منه هو السبب الوحيد لوقوع الخسارة، لكن صعوبات تطبيق هذا المبدأ تظهر عندما يقع الخطر المؤمن منه ض من سلسلة أخطار متتالية لا يوجد خطر واحد منها مستثنى بالوثيقة، فلا توجد مشكلة رغم صعوبة التطبيق ويستحق المؤمن له التعويض أما إذا وقع الخطر المؤمن منه ضمن مجموعة من الحوادث المتتالية منها ما هو مستثنى ومنها ما هو مغطى بالوثيقة، فيجب أن يكون السبب القريب للخسارة خطر مغطى بالوثيقة.³

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 68.

² نفس المرجع، ص 72.

³ تغليسية رانيا، التأمين والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2024، ص 36.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

رابعاً: مبدأ التعويض

يقضي مبدأ التعويض بأنه لا يجوز للمؤمن له أن يجعل من عقد التأمين مصدر ربح بل وسيلة للتعويض والتعويض فقط، بمعنى أنه إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه فإن التعويض الذي يلتزم بدفعه للمؤمن له يجب ألا تزيد قيمته عن الخسارة التي حدثت فعلاً مهما كان مقدار مبلغ التأمين كبيراً. يعتبر التعويض المبدأ الرقابي لقانون التأمين وبمعنى آخر يتحدد مفهوم التعويض بأنه القيمة المالية الدقيقة الكافية لإعادة وضع المؤمن عليه كما كان عليه قبل الخسارة مباشرة.¹

خامساً: مبدأ المشاركة

يسري هذا المبدأ على تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية، ويقضي بأنه إذا تم التأمين على الشيء موضوع تأمين واحد لدى أكثر من مؤمن في آن واحد وتحقق الخطر المؤمن منه فالمؤمن له يحصل على التعويض مشاركة بين المؤمنين كل بنسبة مبلغ التأمين الذي لديه إلى مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات كلها.

يشترط قبل تطبيق هذا المبدأ مراعاة عدم الإخلال بمبدأ التعويض وقاعدة النسبية، بمعنى أنه إذا تم التأمين لدى أكثر من شركة وكان التأمين في مجموعه ناقصاً، فإنه ينبغي تطبيق قاعدة النسبية أولاً ثم يوزع الناتج طبقاً لمبدأ المشاركة ولهذا السبب يعد هذا الأخير امتداداً لمبدأ التعويض.

كما يشترط لتطبيق مبدأ المشاركة أن تكون كل الوثائق سارية المفعول عند وقوع الخطر ومتفقة في المصلحة التأمينية حيث تغطي الشيء عينه موضوع التأمين ضد الخطر عينه أو الأخطار، كما يكون المؤمنون غير مسؤولين عن نسبة المؤمن الذي يعجز عن سداد التعويض الذي يكون الحد الأقصى له هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة.²

سادساً: مبدأ الحلول:

ويعني هذا المبدأ بأنه يحق لشركة التأمين أن تحل محل المؤمن له في الرجوع على الغير المتسبب في الخسارة التي لحقت بالمؤمن له وتطالبه بالتعويض، فإذا وقع الخطر المؤمن منه نتيجة لخطأ الغير وحتى لا يحصل المؤمن له على تعويض مزدوج من شركة التأمين ومن الغير المتسبب في الخسارة فإن

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² تغليسية رانيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 38.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

مبدأ الحلول يقضي بأن يحصل المؤمن له على التعويض من المؤمن مقابل أن يحل هذا الأخير محله في الرجوع على الغير، وهذا المبدأ يسري على تأمينات الممتلكات والمسؤولية فقط.¹

¹ المرجع نفسه، ص ص 37. 38.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

المبحث الثالث: قطاع (شركات) التأمين ودوره الاقتصادي والتنموي

يعد قطاع التأمين من الركائز الأساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول الحديثة، نظراً لدوره الحيوي في إدارة المخاطر وتوفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات. يُسهم التأمين في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفير الطمأنينة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

أولاً: تعريف شركات التأمين

تعرف شركات التأمين على أنها: "نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دوراً مزدوجاً فهي شركة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يحتاجها ويطلبها، وفي نفس الوقت تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم مقابل عائد يشتركون فيه، وذلك بطريقة مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين".¹

تعتبر أيضاً: "الهيئة التي تستلم أقساط التأمين وتلتزم في المقابل بدفع مبلغ التأمين عندما يقع الخطر الموجب لذلك، وهي أيضاً مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل هذه الأموال ثم يعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد".²

مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لشركات التأمين كالتالي: هي مؤسسات مالية متخصصة في إدارة الأخطار، تقوم على مبدأ تجميع الأقساط من عدد كبير من الأفراد أو المؤسسات، مقابل تقديم الحماية المالية ضد أخطار محتملة، مثل الحريق، السرقة، الوفاة أو الحوادث. بموجب عقد التأمين، تلتزم الشركة بتعويض المؤمن له أو المستفيد عند وقوع الخطر المؤمن عليه حسب الشروط المتفق عليها في الوثيقة.

تلعب هذه الشركات دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً، إذ توفر الاستقرار المالي للأفراد، وتشجع على الادخار والاستثمار، وتسهم في تمويل المشاريع من خلال استثمار أموال الأقساط. وبهذا تعد شركات التأمين أحد الأعمدة الأساسية في النظام المالي المعاصر.

¹ صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاءة، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2024، ص 23.

² تغلبسية رانيا، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

ثانياً: خصائص شركات التأمين

تتمتع شركات التأمين في أغلب دول العالم، لا سيما الدول ذات الاقتصاد المتقدم، بمكانة خاصة نظراً لما تقدمه من خدمات أساسية تُسهم في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتطوره، ومن خصائص هذه الشركات نذكر أبرزها:¹

أ . في ميدان التمويل: تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط من المستأمنين وتكديسها في احتياطات قابلة للاستثمار في مجالات متعددة، وبذلك فإنها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب . في ميدان العمالة: تحتاج منشآت التأمين إلى إداريين وفنيين للعمل داخل المنشأة وتحتاج كذلك إلى مجموعة من الوكلاء والسامسة للعمل خارج المنشأة.

ج . في ميدان اقتصاديات النشاط: تحافظ منشآت التأمين على رأس المال من الضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عند استثماره في السوق مثل خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى وخطر السرقة الذي يواجه رأس المال عند إشراك غير صاحبه في تداول وخطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل.

د . في الميدان الاجتماعي: كانت فكرة التأمين ولا تزال ملحاً للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة اجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل أو للفلاح أو للموظف ولأي صاحب مهنة أخرى وعائلاتهم.

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين

يقسم تصنيف شركات التأمين إلى نوعين وفقاً لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني.

أولاً: تصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:²

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الاجتماعي ثم الشركات الشاملة.

¹ بلهاين عبير، خلدون مفيدة، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013، ص 4.

² مصطفى حاج محمد بوشكار، المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 19.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

أ. شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

ب. شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

ج. صناديق الضمان الاجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

د. الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة.

ثانيا: التصنيف وفق الشكل القانوني:¹

أ. شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة): تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص.

وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم وهي من أكثر صور المؤمن (شركة التأمين) انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والتقنية حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

ب. شركات التأمين التعاونية: هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل) تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأميني من الأخطار، حيث تتكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين في دفع اشتراكاتهم الذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا: التصنيف من حيث درجة إلزام الأشخاص بالتأمين:

إن نشاط منشآت التأمين، قد يقسم أيضا تبعا إلى ما إذا كان الفرد حرا في ممارسة نوع التأمين الذي تقدمه هذه المنشآت أم لا فيكون هذا التقسيم كالتالي:²

¹ مجدوب نور الهدى، لونيصة آمنة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² بلهاين عيبر، خلدون مفيدة، مرجع سبق ذكره، ص 8

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

أ . منشآت التأمين الاختياري: تتمثل في منشأة التأمين الخاص التي تهدف إلى تحقيق الربح، ولل فرد مطلق الحرية في أن يتعامل مع هذه المنشآت من عدمه.

وتقبل التأمين من أخطار الحريق والسرقة وخيانة الأمانة وإصابات العمل والمسؤولية المدنية وأخطار البحار وأخطار الحياة
ب . منشآت التأمين الإجباري:

تتمثل في تلك التي تغطي التأمينات الاجتماعية، ويبين القانون الفئات المشتركة فيها وطريقة مواجهة تكاليفها، كما يحدد المزايا التأمينية التي توفرها للمشاركين وعادة لا تهدف هذه المنشآت إلى تحقيق الربح ولكنها تستهدف توفير الحماية التأمينية ضد أخطار محددة تتعرض لها شريحة كبيرة من المجتمع وهي طبقة العاملين.

وتعمل هذه المنشآت على تغطية أخطار الشيخوخة والعجز الكلي أو الجزئي عن العمل والوفاة والبطالة ونظرا لأهمية التأمينات الاجتماعية من حيث أثرها على المجتمع، وحتى لا تترك لإحدى منشآت تأمينية تسعى لتحقيق الربح مما قد يضر بمصالح المستأمنين، لذلك تقوم بإدارتها منشأة حكومية تابعة للدولة.

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف، من بينها ما يلي:¹

أ . إدارة العمليات : تعتبر شركة التأمين مؤسسة مالية تؤدي دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين من قبل المؤمن لهم، ويعيد توظيفها في أوجه استثمار متعددة، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبالغ التي يحصل عليها أصحاب وملاك الشركة، وعلى الرغم من أن التعويضات قد لا تكون معلومة في الوقت الحاضر، فإنه يتوقع أن تكون الشركة قادرة على التحديد الدقيق لقيمة القسط بما يم من تغطية التكاليف والتعويضات وتحقيق العائد المطلوب، وهي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركات التأمين والتي يطلق عليها بالاكنتاب، ويضاف إليها تخفيض تكاليف هذه العمليات قدر الإمكان وكذلك الإسراع في تحصيل الأقساط.

ب . إدارة النشاط التسويقي: يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء المحتملين بتكلفة أقل، تتوقف تكلفة تنفيذ هذه الخدمة إلى حد

¹ صيد مريم، مرجع سبق ذكره ص 26.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

كبير على الخدمة التسويقية المقدمة، فمثلا تمثل عمولة الوكلاء القائمين على تسويق الخدمة حوالي 40% من إجمالي تكلفة العمليات إضافة إلى مصاريف الإعلان وتكاليف ابتكار أنواع جديدة من وثائق التأمين، هذا وقد أصبح العملاء حساسين اتجاه سعر الخدمة التأمينية إلى الحد الذي تحولت فيه شركات التأمين من الاهتمام بتنمية تشكيلات جذابة من وثائق التأمين إلى تنمية طرق تسويق كفاء من شأنها أن تعمل على تخفيض التكلفة.

ج . الأنشطة الاكتوارية لتحديد احتمالات الأخطار : تركز هذه الأنشطة على علم الاكتواريا (Actuarial)، وهي تضم مجموعة التقنيات الرياضية، خاصة منها حسابات الاحتمالات والإحصاءات المستخدمة من طرف شركة التأمين، وتتجلى أهمية هذه الأنشطة في ارتباطها باستمرارية وربحية الشركة ضمن الدور الذي يلعبه الخبير الاكتواري في تقدير وتحديد احتمالات وقوع الأخطار التي تغطيها شركة التأمين، من خلال تحديد قيمة الأقساط حسب الفئة المستهدفة ونوع التأمين المقترح، وبالنظر للعوائد الناجمة عن استثمار تلك الأقساط ومدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها وتحقيق هامش ربح معين. ولها وظائف أخرى كما يلي:¹

د . إدارة الأصول والخصوم : تمثل الخصوم الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بصفة عامة حيث تسجل المبالغ التي تدفعها الشركة للمؤمن لهم في هذا الحساب، وتكون قيمة المخصصات في شركات التأمين على الحياة أكبر منها في شركات التأمين الأخرى بسبب طول المدة التي تغطيها وثائق التأمين على الحياة أما الأصول فهي تمثل خليط من الأوراق المالية والاستثمارات العقارية والرهنانات القروض إلى جانب استثمارات أخرى حيث تقوم بإدارة مثلى لمثل هذه الأصول من أجل تغطية مخاطر زيادة التعويضات عن قيمة الأقساط المحصلة، إذ تقوم بمتابعة تدفقاتها النقدية الداخلية منها والخارجية وغالبا ما تحتاج هذه الشركات إلى السيولة، مما يدفع بالمؤمنين لهم بتصفية وثائقهم خاصة في حالة التأمين على الحياة حيث يتم استبدالها بوثائق أخرى تغطي فترات قصيرة والتي تلقى عينا إضافيا على متطلبات السيولة، إذا عليها أن توجه هذه الأصول بما يعود عليها بالفائدة وعلى عملائها .

و . وظيفة المحاسبة: تتمثل في القيام بالأعمال المتعلقة بالنواحي المالية من إيرادات ومصروفات وذلك من خلال القيام بأعمال المحاسبة العامة، وتهدف إلى تحديد نتيجة الأعمال من خلال الحسابات

¹ بولفار دلال، بارش يسرى، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2021، ص 22.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

الختامية وأعمال التكاليف بغرض التعرف على تكلفة كل وثيقة وكل فرع تأمين وكل منطقة جغرافية وتقوم كذلك بجمع الأقساط ويشارك فيها قسم المحاسبة عن طريق حصر الأقساط المستحقة، وتذكير الفروع والتوكيلات بها.

ي . الوظيفة القانونية: تختص بالشؤون القانونية بوجه عام وهي وظيفة مهمة لشركات التأمين تتمثل في وضع الصياغة القانونية، وشروط الوثيقة في وثائق التأمين، وحل النزاعات والمشاكل المتعلقة بعقود التأمين أو رفع الدعاوي خاصة بين الشركة والغير وإعطاء الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب التسويق والاستثمار وقوانين التأمين ويقوم بها القسم القضائي للشركة.

المطلب الرابع: الدور الاقتصادي والتنموي لقطاع التأمين

يساهم قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يلي:

أولاً: قطاع التأمين كمورد لرؤوس الأموال

يكون التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال عن طريق الاحتياطات المجمعة لدى شركات التأمين والتي يمكن بواسطتها تمويل خطط تنموية وتوظيف هذه الأموال في أوجه استثمارية مختلفة، كما أن زيادة الإنتاج كوظيفة اقتصادية للتأمين تأتي نتيجة لمنع الاحتكار بدخول شركات التأمين كمنافس المشروعات إنمائية، تظهر مساهمة قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال تجميع أقساط المؤمن لهم في شكل أموال، ويتم توظيفها من قبل شركات التأمين سواء بالإيداع في البنوك أو الخزينة العمومية، باعتبارهم مستثمرين مؤسسين. يكون التأمين من عوامل الائتمان عندما يسهم في عملية خلق النقود عن طريق توفير القروض للمستثمرين ويسهم التأمين في دعم الاقتصاد القومي عند شراء السندات التي تصدرها الدولة والأشخاص العامة.¹

ثانياً: المساهمة في توسيع نطاق التوظيف والعمالة

يعمل التأمين بقطاعات المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية، من إداريين ومحاسبين وفنيين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة.²

¹ خديجة فاضل، دور التأمين في تطوير الاقتصاد الوطني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 528.

² مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2016، ص 24.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

ثالثا: تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية

يلعب التأمين في مجال الائتمان دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب مال أن يقرض مالا ما لم يطمئن على أن موضوع ضمان هذا المال باق وغير مهدد بالفناء نتيجة وقوع الخطر لماله، ويقوم على إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم والدائن المرتهن لا يوافق له على الإقراض برهن العقار ما لم تتوفر التغطية التأمينية.

كما يلعب التأمين دورا في تدعيم الثقة التجارية حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن هذا الأخير أمن على بضاعته ومخازنه وكذلك بائع السلعة المعمرة كالسيارات مثلا لا يطمئن إلى ضمان حقه إلا إذا قام المشتري بالتأمين على السيارة تأمينا شاملا وهكذا.¹

رابعا: زيادة الكفاءة الإنتاجية:

تعمل شركات التأمين بالحفاظ على حياة الأفراد الإنتاجية وضمانها للآخرين، يؤدي ذلك إلى بث الطمأنينة في نفوس الأفراد والعاملين في كافة القطاعات الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية لدى المنتجين والعاملين وبالتالي استقرار المشروعات.²

خامسا: التأمين يؤدي إلى الربط والتقارب بين الدول

تظهر أهمية الدور الاقتصادي للتأمين أيضا في مجال المعاملات الدولية ويتجلى ذلك في المبادلات بين الشعوب إذ يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين القيام بعمليات استثمارية أو تجارية عابرة للحدود وفي حالة حدوث أية مخاطر فإنه توجد مؤسسات ضمان على المستوى الدولي والوطني تقوم بتغطية جميع أنواع الخسائر في مجال المبادلات الدولية.³

¹ بوسبعين محمد أمين، أعراب عبد الحق، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 46.

² طالب دليلة، حليمي وهيبة، مساهمة شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 251.

³ زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 55.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

الجدول رقم (1): نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2015-2022)

الدولة	2015 (%)	2016 (%)	2017 (%)	2018 (%)	2019 (%)	2020 (%)	2021 (%)	2022 (%)
الولايات المتحدة	7.3	7.4	7.5	7.6	7.7	7.8	7.9	8.0
المملكة المتحدة	10.5	10.6	10.7	10.8	10.9	11.0	11.1	11.2
فرنسا	9.8	9.9	10.0	10.1	10.2	10.3	10.4	10.5
ألمانيا	6.7	6.8	6.9	7.0	7.1	7.2	7.3	7.4
اليابان	8.9	9.0	9.1	9.2	9.3	9.4	9.5	9.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات التأمين لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،

(2022-2015) ، عبر الرابط : [https://www.oecd.org/en/data/indicators/insurance-](https://www.oecd.org/en/data/indicators/insurance-spending.html)

[spending.html](https://www.oecd.org/en/data/indicators/insurance-spending.html) ، تم الاطلاع بتاريخ : 2025/05/25

تُظهر هذه البيانات أن قطاع التأمين يشهد نموًا مستمرًا في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، في الدول المختارة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مما يدل على دوره المتزايد في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير الحماية المالية، تجميع المدخرات، وتحفيز الاستثمارات.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين وقطاع التأمين

خلاصة الفصل:

من خلال دراستها لهذا الفصل توصلنا لتحديد مفهوم الخطر بأنه الخطر هو احتمال حدوث خسارة أو ضرر غير متوقع قد يصيب الأفراد أو المؤسسات. تنقسم الأخطار إلى أنواع، منها أخطار يمكن التأمين ضدها وأخرى لا يمكن التأمين عليها.

إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى مفهوم التأمين بأنه نظام يهدف إلى حماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المالية الناتجة عن الأخطار غير المتوقعة مثل الحوادث والحرائق والمرض والوفاة، ويعتمد على مبدأ توزيع الخطر بين عدد كبير من المشتركين من خلال دفع أقساط منتظمة لشركة التأمين، التي تتولى تعويض المتضررين عند وقوع الخطر. يشمل التأمين أنواعًا متعددة مثل التأمين الصحي، وتأمين الحياة، والتأمين على الممتلكات والمسؤولية. ويُعد قطاع التأمين من القطاعات الحيوية في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يوفر الأمان المالي، ويساهم في تشجيع الاستثمار من خلال تقليل أثر المخاطر المحتملة.

وفي الأخير تناولنا قطاع التأمين باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. يتمثل دوره في حماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر المحتملة نتيجة تعرضهم لمخاطر مختلفة، وذلك من خلال تحويل عبء هذه المخاطر إلى شركات التأمين مقابل أقساط مالية يدفعها المؤمن عليهم.

الفصل الثاني:

آليات وسياسات قطاع التأمين
لتعزيز الشمول المالي

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل عادل وميسر. ومن بين هذه الخدمات، يبرز التأمين كأداة فعّالة لإدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمؤسسات.

في هذا السياق، يكتسب قطاع التأمين أهمية متزايدة في دعم الشمول المالي، من خلال تطوير منتجات تأمينية ملائمة لاحتياجات الشرائح منخفضة الدخل، وتبني سياسات تنظيمية مرنة تعزز من انتشار التأمين الصغير، بالإضافة إلى اعتماد التكنولوجيا كوسيلة لتوسيع قاعدة المستفيدين وتقليل التكاليف.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي، ودراسة الفرص المرتبطة بذلك، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.
- ✓ المبحث الثاني: دور رقمنة الصناعة التأمينية في دعم الشمول التأميني.
- ✓ المبحث الثالث: آليات تطوير ونشر الخدمة التأمينية لدعم الشمول المالي.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

في عالم تتسارع فيه المتغيرات الاقتصادية وتتشابك فيه العلاقات المالية، يبرز مفهوم غامض لكنه بالغ التأثير، يتسلل بهدوء إلى سياسات الدول واستراتيجيات التنمية. إنه مفهوم يرتبط بالإتاحة، لا بمعناها الظاهري فقط، بل بما يتجاوز ذلك ليصل إلى عمق تمكين الفرد من أدوات غير مرئية تتيح له الانخراط في دورة أوسع من التفاعل المالي والاجتماعي وهو ما يعرف بالشمول المالي

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

في العام 1993 ظهر لأول مرة مصطلح الشمول المالي في دراسة لـ "اليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ؛ ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.¹

وفي سنة 2010 تعهد أكثر من 55 بلدا على تحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المشتركة وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة

¹ طرفاوي شيخ، رابة أمينة، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة المالية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022، ص 8.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية ويذكر أن هناك عدد من الدول قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، وتسعى حالياً العديد من دول العالم الثالث والدول المتقدمة إلى تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.¹

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي

- يعرف الشمول المالي بأنه: "عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصاً لذلك، ومدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي".²
- كما يكمن مفهوم الشمول المالي في أنه: "حصول الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية الجديدة بأقل تكاليف وبصورة مستمرة من خلال الأساليب المعتمدة على الابتكار ومدعومة بالتثقيف المالي من أجل الوصول إلى الرفاهية المالية والشمول الاجتماعي والاقتصادي".³
- ويعرف أيضاً بأنه: "إمكانية الوصول وتوفير الخدمات المالية لجميع الأفراد والشركات، خاصة تلك التي يتم تقديمها بشكل تقليدي للأفراد والجهات التي يتم تجاهلهم أو استبعادهم من النظام المالي الرسمي".⁴

- مما سبق يمكننا استخلاص تعريف شامل للشمول المالي كالتالي: "الشمول المالي هو تمكين جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الفقراء، النساء، والشباب، من الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية الرسمية بشكل آمن وميسر وبأسعار مناسبة. ويشمل ذلك مجموعة واسعة من الخدمات مثل فتح الحسابات البنكية، التحويلات، الادخار، القروض،

¹ بن مخلوف زين الدين، بن لشهب عبد الهادي، الشمول المالي ودوره في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2023، ص 14.

² محمود محمد خير الدين، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 27.

³ محمد زياد النجاوي، غسان الطالب، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها، دار اليازوري، الأردن، 2024، ص 85.

⁴ عبد الله بن إبراهيم السلطان، المالية لغير الماليين، دار حام، السعودية، 2023، ص 73.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

التأمين. يهدف الشمول المالي إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتقليل الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال دمج الأفراد والمؤسسات الصغيرة في النظام المالي الرسمي. كما يُعد من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين فرص العمل وتعزيز قدرة الأفراد على مواجهة الصدمات المالية، وبناء مستقبل اقتصادي أفضل".

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولاً: أهمية الشمول المالي

الشمول المالي مسار حديث تتزايد أهميته في ظل التحولات الاقتصادية، لما له من أثر في توسيع دائرة الاستفادة من الخدمات المالية وتمثل أهميته فيما يلي:¹

- يساهم الشمول المالي في تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.
- يساهم الشمول المالي في تحسين الوصول إلى منتجات وخدمات التأمين التي تعتبر أساسية في معالجة مواطن الضعف في أي نوع من الأعمال.
- تعزيز كفاءة النظام المالي واستقراره ونزاهته لأن المشاركة الفعالة في القطاع المالي الرسمي من جانب المدخرين والمقترضين من شأنها أن تحسن فعالية السياسة النقدية واستقرار المؤسسات المالية وكفاءة الوساطة المالية من خلال زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.
- تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي للأفراد من خلال محاربة الفقر والامية.
- الشمول المالي هو السبيل لاستخدام الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبأسعار معقولة لتقليل الحسابات غير الرسمية.
- تقليل لجوء الأفراد إلى الاقتصاد الموازي من خلال تقديم خدمات مالية ذات جودة وميزة تنافسية.

ثانياً: أهداف الشمول المالي

تسعى السياسات المرتبطة بالشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتجاوز مجرد توفير الخدمات المالية، إذ تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو الشامل، وتقليص الفجوة

¹ عمار حميد، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص20.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

بين الفئات الاجتماعية من خلال دمج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي ومن أهم هذه الأهداف:

- يوفر برنامج لترسيخ إعادة إدخال الأموال وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض والتي كانت تعيش تحت ظل ثابت من الإكراه المالي.
- إن الشمول المالي لديه القدرة على توليد العوامل الإيجابية تؤدي في زيادة من الادخار والاستثمار ويزيد في رفاهية المجتمع وإظهار الاقتصاد.
- يؤدي الشمول المالي إلى استخدام منتظم للخدمات المالية من خلال إدارة جيدة للبنية التحتية للمدفوعات التدفقات النقدية التي تخفف من صدمات المالية.
- الشمول المالي علاج لسد الثغرات في توزيع الفوائد الحكومية والإعانات المالية.
- النمو العادل في جميع قطاعات المجتمع يؤدي إلى الحد من الفوارق من خلال الدخل والادخار.
- من الأهداف الاجتماعية توفير سبل العيش المستدامة والقضاء على الفقر حيث يعتبر هذا الأخير السبب الرئيسي الوحيد لخطة الشمول المالي.
- وهناك بعض الأهداف السياسية التي تحقق الشمول المالي والتي مضمونها السياسات الحكومية مثلا وضع سياسة تخفيض البطالة من أجل القضاء على الفقر هو الهدف أسمى الشمول المالي.
- يدعم القطاع المصرفي من خلال تدعيم الأصول المالية.
- تعزيز وصول كافة الشرائح المجتمع إلى منتجات مالية لتعريف المجتمع بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها واستخدامها للاستفادة منها وتحسين ظروفهم، وكذلك من أجل تحقيق الشمول المالي.¹
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.²

¹ رعاد شهرة، منصور حنان، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2024، ص 16

² كركار مليكة، الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 3، الجزائر، 2019، ص 365

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

المطلب الرابع: أبعاد ومبادئ الشمول المالي

أولاً: أبعاد الشمول المالي

أبعاد الشمول المالي تُعبّر عن الجوانب الأساسية التي تُقاس بها فعالية هذا المفهوم، وتتمثل في الآتي:

أ . الوصول للخدمات المالية: يعد من أبرز أبعاد الشمول المالي، ويشير إلى مدى توافر الخدمات المالية الرسمية وسهولة حصول الأفراد والمؤسسات عليها. يشمل ذلك الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية مثل البنوك ومكاتب البريد وشركات التمويل، وكذلك توافر الوسائل التكنولوجية كالصرافات الآلية والخدمات المصرفية الرقمية. ويُعد ضعف الوصول أحد أبرز التحديات التي تواجه الفئات الريفية أو محدودة الدخل مما يجعل تعزيز البنية التحتية المالية وتبسيط الإجراءات خطوة ضرورية لتوسيع الشمول المالي. ولقياس بعد الوصول للخدمات المالية هناك عدة مؤشرات كما يلي:¹

✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية

✓ عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 1000 متر مربع

✓ حساب النقود الإلكترونية

✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة

✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدة الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

إن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً، حيث أن التكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي، الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصرف الآلي مثلاً، فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الأنترنت باباً جديداً على الخدمات المالية الرسمية، والتي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً

¹ إكرام مالوسي، سنة مسعي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله،

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

هاما في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت إلى اتساع كبير لفرض الوصول المادي للخدمات المالية .

ب . استخدام الخدمات المالية: استخدام الخدمات المالية يمثل يعدا أساسيا في تحقيق الشمول المالي ويتجاوز مجرد امتلاك حساب مصرفي ليشمل مدى الاستفادة الفعلية من الخدمات مثل الإيداع، السحب التحويل، الادخار، الحصول على التمويل، والتأمين. فالاستخدام المنتظم والفعال يعكس اندماج الأفراد في النظام المالي ويسهم في تحسين سلوكهم الاقتصادي. وغالبا ما يرتبط ضعف الاستخدام بعوامل مثل نقص الوعي المالي، أو عدم ملائمة المنتجات لاحتياجات المستخدمين، مما يستدعي تصميم خدمات أكثر تكيفا مع مختلف شرائح المجتمع. ولقياس بعد استخدام الخدمات المالية هناك عدة مؤشرات كما يلي:¹

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- ✓ ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ج . جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية تُعدُّ بُعداً مهماً في تعزيز الشمول المالي، إذ لا يكفي توفير الخدمات فقط، بل يجب أن تكون ملائمة وآمنة وفعالة لتلبية احتياجات المستخدمين. وتشمل الجودة عناصر مثل الشفافية في المعلومات، سهولة الاستخدام، سرعة الإجراءات، توفر الحماية للمستهلك المالي وتقديم منتجات تتناسب مع ظروف الفئات المستهدفة. فكلما ارتفعت جودة الخدمات، زادت الثقة

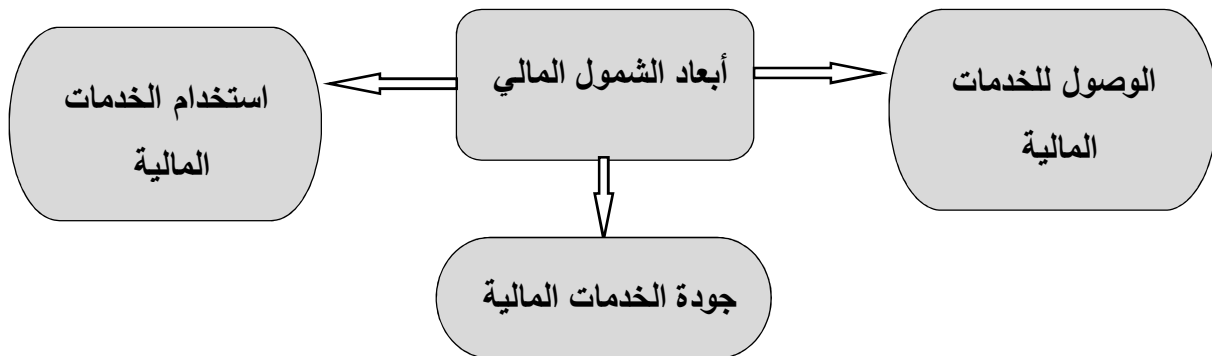
¹ حداد محمد إدريس، محجوب محمد الحبيب، الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

في المؤسسات المالية، وارتفع معدل استخدامها بشكل مستدام. وتتمثل مؤشرات قياس بعد الجودة كالتالي:¹

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض.
 - الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء اللغوية.
 - الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
 - حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة.
 - التثقيف المالي: يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
 - المديونية (السلوك المالي): هي سمة هامة للعمل في النظام المالي من الضروري معرفة كيفية تأخر المقترض من السداد ضمن فترة زمنية معينة.
 - العوائق الائتمانية للشمول المالي: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات المالية ضمن مجموعة من الاختيارات.
- على العموم يمكن اختصار العناصر السابقة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

¹ . طرفاوي شيخ، رابة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

لم يعد ينظر إلى الشمول المالي كمجرد أداة لتوفير الخدمات المالية، بل كوسيلة شاملة لتمكين الأفراد اقتصادياً، وتقليل الفجوات الاجتماعية، ودعم النمو الشامل. ولكي يتحقق الشمول المالي بشكل فعال، فإنه لا بد من الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تضمن اتساع نطاقه واستدامته وجودته. فهذه المبادئ تمثل الإطار الحاكم لسياسات وممارسات الشمول المالي، وتُوجّه الجهات المعنية نحو تقديم خدمات مالية تُراعي العدالة، وتحمي حقوق المستهلك، وتعتمد على الابتكار والتطوير المستمر، مع مراعاة الخصوصية والشفافية. وتكمن أهمية هذه المبادئ في أنها تساعد على بناء بيئة مالية شاملة وآمنة، تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي وتعزز ثقة الأفراد في النظام المالي الرسمي، وقد قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص في عدة نقاط كالتالي:¹

أ - القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على تحقيق وطة الفقر.

ب - التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية.

ج -الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية يتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

د - الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.

و -التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

كما لها مبادئ أخرى نذكرها كالتالي : ²

■ التعاون: ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع.

¹ إكرام مالوسي، سنة مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² تونسي منصورية، بلعربي أمينة، الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية، مذكرة ماستر، جامعة عبد

الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021، ص9

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

- المعرفة: يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لقياس النفاذ للخدمات المالية.
- التناسب: وضع اعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.
- الإطار العملي: يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلي حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: دور رقمنة الصناعة التأمينية في دعم الشمول التأميني

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الرقمنة عنصراً أساسياً في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن بينها قطاع التأمين. فقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة في إعادة تشكيل ملامح الصناعة التأمينية من خلال ابتكار أدوات وخدمات جديدة تسهم في تحسين تجربة العملاء، ورفع كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف. ومع تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية بات من الممكن توسيع نطاق الوصول إلى خدمات التأمين، لاسيما للفئات التي كانت تعاني من صعوبة الوصول إلى هذه الخدمات في السابق.

ويعد الشمول التأميني هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول من أجل ضمان الحماية المالية للأفراد والمنشآت، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهنا تبرز أهمية رقمنة الصناعة التأمينية كأداة فعالة لتحقيق هذا الهدف من خلال إزالة الحواجز التقليدية التي تعيق الاستفادة من الخدمات التأمينية، مثل بعد المسافة، أو ارتفاع التكاليف، أو ضعف الوعي التأميني.

المطلب الأول: مفهوم الشمول التأميني

يمكن تعريف الشمول التأميني بأنه: "قيام شركات التأمين بتطبيق مبدأ الشمول المالي عبر زيادة الوعي التأميني الذي يحتاج إلى دعم وزيادة تعريف المواطنين به، والتنويع المنتجات التأمينية بما يتناسب مع جميع شرائح المجتمع وبصفة خاصة المشروعات الإنتاجية والخدمية والعمل على الترويج لهذه المنتجات إضافة إلى توفير خدمات تأمينية أكثر جذبا للطبقات الفقيرة".¹

ومن جهة أخرى: "يُعرف الشمول التأميني بأنه الوصول إلى منتجات التأمين المناسبة وبأسعار معقولة واستخدامها من قبل المحرومين من خدمات التأمين أو الذين يعانون من نقص خدمات التأمين مع التركيز بشكل خاص على الفئات ذات الدخل المنخفض".²

من التعريفات السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل للشمول التأميني كما يلي: "الشمول التأميني هو مدى قدرة جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض أو المهمشة، على الوصول إلى

¹ سعدي صبيبة، فلاق صليحة، رقمنة التأمين المصرفي لمدخل لتعزيز الشمول التأميني في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 139

² شخاوي عبد العزيز، بوعبدلي ياسين، نعمي عبد الله، الصناعة التأمينية كوسيلة لتحقيق الشمول التأميني والمالي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 359.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

منتجات وخدمات التأمين الملائمة لاحتياجاتهم، وبأسعار مناسبة، مع ضمان فهمهم لهذه المنتجات وقدرتهم على الاستفادة منها بشكل فعال. ويشمل ذلك توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر المختلفة من خلال قنوات توزيع مبسطة، وباستخدام أدوات تمويلية وتقنية مبتكرة."

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول التأميني

تقاس درجة الشمول التأميني من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى استفادة الأفراد والمجتمع من خدمات التأمين. من بين هذه المؤشرات: نسبة السكان الحاصلين على تغطيات تأمينية فعالة وعدد وثائق التأمين المفعلة مقارنة بإجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعكس حجم مساهمة القطاع التأميني في الاقتصاد. كما يُستدل على الشمول من خلال مدى تنوع المنتجات التأمينية وانتشارها بين فئات المجتمع، خصوصًا الفئات ذات الدخل المحدود، ويعد استخدام القنوات الرقمية والبديلة للحصول على الخدمات التأمينية مؤشرًا متقدمًا على تطور الشمول، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البنية التحتية التقليدية. كذلك، يُعبر مستوى الوعي التأميني.

ومدى فهم الأفراد لطبيعة منتجات التأمين عن مدى فعالية الجهود المبذولة لتحقيق الشمول في هذا القطاع الحيوي. والجدول التالي يلخص أهم أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها:

الجدول رقم (2): أبعاد ومؤشرات قياس الشمول التأميني

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات التأمينية	. عدد الوكلاء لكل 10000 من البالغين . المسافة التي تمكن من الوصول إلى نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات التأمينية	. نسبة التغطية التأمينية للبالغين والمنظمات . عدد بوليصات التأمين . أقساط التأمين المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي . أقساط التأمين المرتبطة بالأفراد
جودة الخدمات التأمينية	نسبة من تكاليف المطالبات بالنسبة إلى الأقساط (نسبة المطالبات)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير تحالف الشمول المالي afi، 2018، عبر الرابط:

، https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2018-08/afi_a2ii_report_view.pdf

تم الإطلاع بتاريخ 2025/05/25

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

المطلب الثالث: دور الرقمنة في دعم الشمول التأميني

أولاً: مفهوم الرقمنة

يشهد العالم اليوم تحولاً كبيراً بفعل التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت الرقمنة جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية.

وتمهيداً لهذا المفهوم نسلط الضوء على معناها كما يلي: "العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب. وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية يمكن عرضها على الحاسب باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي".¹

كما تعرف أيضاً بأنها: " وضع وتحويل كل ما هو موجود من مستندات ومعطيات كالكتب ومخطوطات وغيره إلى أجهزة الكمبيوتر الذي بدوره يحول هذه المعطيات إلى صيغة إلكترونية ليتمكن من تخزين الملايير من المعلومات على مساحات صغيرة لا تتجاوز حجم بصمة الأصبع، كما أن هذا يساعد الحاسوب كذلك على إجراء ملايين العمليات الحسابية والبحث في أجزاء من الثانية".²

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للرقمنة كما يلي: "الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والبيانات من الشكل التقليدي، مثل الورق أو التسجيلات اليدوية، إلى صيغة رقمية يمكن قراءتها ومعالجتها بواسطة الأجهزة الإلكترونية. وتشمل الرقمنة استخدام التقنيات الحديثة لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها وتبادلها بطرق أسرع وأكثر كفاءة. ولا تقتصر الرقمنة على المجال التقني فقط، بل تمتد لتشمل تطوير أساليب العمل والخدمات والتعليم والإدارة، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية، وتحسين جودة الحياة، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات الدقيقة".

ثانياً: مزايا التحول الرقمي في التأمين

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبح قطاع التأمين من المجالات التي استفادت بشكل كبير من التطورات التكنولوجية. فقد أتاح التأمين الرقمي فرصاً واسعة لتطوير الخدمات وتسهيل الوصول

¹ نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي، مصر، 2013، ص 17.

² برمان بشير، موسوعة التراث والمخطوطات العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2021، ص 1040

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

إليها، مما ساهم في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات التأمينية. ومن هنا تبرز أهمية التعرف على مزايا التأمين الرقمي نذكرها كالتالي:¹

أ. تحسين تجربة العملاء: من خلال تحليل البيانات الخاصة بالعملاء يمكن لشركات التأمين تطوير منتجات أكثر تخصصا بما يتوافق مع احتياجاتهم، على سبيل المثال يمكن للأدوات الرقمية أن تسهل الحصول على عروض الأسعار والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى وسائل التوصل الاجتماعي التي تساعد الشركة في بناء العلاقات مع عملائها.

ب. توزيع واسع الانتشار: في حين تقتصر التغطية التأمينية لمبنى شركة التأمين على نطاق جغرافي محدد فإن شبكة الأنترنت تتيح تغطية واسعة الانتشار تشمل أي موقع على الكرة الأرضية يمكن أن يتواجد فيه عميل الزبون، وتتمثل تلك الملائمة المكانية في حصول العميل على الوثيقة المناسبة دون الحاجة إلى تحمل عناء الانتقال المادي إلى مبنى الشركة أي توفير تكلفة الطاقة أو الجهد المبذول للحصول على الخدمة.

ج. تعامل ورقي أقل: ليظهر التعامل الورقي بكثرة في شركات التأمين ويكلفها مبالغ باهظة، لأن عقود التأمين هي عقود قانونية تتضمن أعمالا ورقية خلال جميع مراحل التعاقد. لكن مع رقمته وأتمته نشاط التأمين يمكن تجنب التعامل الورقي الممل، وتنفيذ المعاملات إلكترونيا من البداية لدى إصدار العقود مع حفظ الوثائق عبر الأنترنت.²

د. تخفيض تكاليف الخدمة التأمينية: حيث أن استخدام التقنيات الرقمية الجديدة والتحول للتعامل الرقمي رقمنة عمليات الاكتتاب وإصدار عقود التأمين ستخفض من مصاريف الإدارة والاكتتاب. ما يحقق الاقتصاد في التكاليف ويدعم وضع الشركة في السوق.³

هـ. سرعة إنجاز المعاملات: تعتبر كفاءة العمليات الأثر الأساسي للتحويل الرقمي على صناعة التأمين، فاستخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع خطوات التعاقد، خاصة مرحلة التعامل مع المؤمن لهم

¹ عمارة عبد القادر، عيسات محمد الأمين، دور الابتكار في تحسين جودة الخدمة التأمينية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023، ص 41

² بوالدبان أسماء، سهام بارة، دور الرقمنة في تطوير صناعة التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2023، ص 25.

³ بوشنير ريم، بن محمود خولة، دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2024، ص 42.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

سوف يتيح لهم خيارات أكثر ومرونة أفضل وسرعة أكبر في تنفيذ العمليات، ومن ثم اختصار زمن إصدار العقود التي تجرى في نفس اليوم عوض الانتظار لبضعة أيام عبر كتابتها بأقل وقت ممكن باستخدام إمكانيات تعلم الآلة، وتمكن النظم الإلكترونية المطورة من تحصيل مبالغ أقساط التأمين إلكترونياً عبر خصم رصيد المؤمن لهم في البنك بعد موافقته على ذلك، وفي حالة تحقق الكارثة، تسدد التعويضات ويجرى خصمها من حساب شركة التأمين في البنك بعد موافقته على ذلك، وفي حالة تحقق الكارثة، تسدد التعويضات ويجرى خصمها من حساب شركة التأمين في البنك ثم تحويله لحساب المؤمن لهم المصرفي، بالشكل الذي يسرع العملية التأمينية ودون الحاجة لإصدار شيك بنكي والانتظار لحين صرفه.¹

ثالثاً: تقنيات وأساليب الرقمنة المستعملة لتحسين الخدمة التأمينية

أصبحت التقنيات الرقمية اليوم ركيزة أساسية لتحسين مستوى الخدمات في مختلف المجالات، وقطاع التأمين ليس استثناءً. فقد أسهمت الرقمنة في تطوير آليات العمل التأميني، مما ساعد على تقديم خدمات أسرع، وأكثر دقة، وبتجربة مريحة للعملاء، وهو ما يعكس دورها المتنامي في تعزيز الكفاءة وجودة الخدمة كما هو موضح كالتالي:²

أ. المعلومات والاستشارات: هناك معلومات أساسية يحتاجها الزبون من مزودي الخدمة مثل المعلومات استلام الطلبات و مواعيد تنفيذها، واليوم أصبح التركيز على استخدام الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا المجال، فالمواقع الشبكية المصممة بشكل بارع هي التي توفر ثورة المعلومات التي يحتاجها الزبائن حول المؤسسة وخدماتها فالعديد من المواقع تحتوي على أقسام تحمل عبارة (FAQ) ترجمتها إلى العربية تعني (الأسئلة التي يتكرر توجيهها باستمرار) بالإضافة إلى الرابط بالبريد الإلكتروني للمتابعة الإضافية من قبل ممثل خدمة الزبائن، كما توفر بعض المواقع تسهيلات المخاطبة التي تتيح للزبائن التحدث إلى بعضهم البعض.

ب. استلام الطلبات: بالاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة أصبح بالإمكان تقديم الطلبات عبر نظم الهواتف المؤتمنة المرتبطة بالحواسيب والشبكات وهي إحدى الخيارات المتاحة اليوم كما تنامت استخدامات أساليب الطلبات عبر الشبكة فيما بين مؤسسات الأعمال نفسها.

¹ بولدبان أسماء سهام بارة، مرجع سبق ذكره، ص 25

² قرشي جميلة، خيار إلهام، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات التأمينية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مذكرة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022، ص 43

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

ج . الضيافة حماية ممتلكات العميل والاستثناءات: يتألف دور التكنولوجيا المعلومات في التخزين مثل: الطلبات، والتمرير إلى الإدارات المتخصصة ذات العلاقة وتوثيق تنفيذها وتسريع عملية حل المشاكل أيضا باستلامها عبر البريد الإلكتروني.

د . إعداد الفواتير والدفع: يتم استخدام التكنولوجيا الملائمة لتنظيم عملية إعداد وإصدار الفواتير والكشوفات بما يتطابق مع رغبات الزبائن الحقيقية والدفع عن طريق بطاقات الإلكترونيّة.

إذا فإن الرقمة تلعب دوراً محورياً في دعم الشمول التأميني من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات التأمين وجعلها متاحة لشرائح أوسع من المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المحدود أو التي تعيش في المناطق النائية. فبفضل الحلول الرقمية، أصبح بالإمكان توفير وثائق التأمين إلكترونياً، وتبسيط إجراءات الاشتراك والمطالبة، مما يقلل من الحواجز التقليدية مثل التعقيد والإجراءات الورقية. كما تساهم الرقمنة في خفض التكاليف التشغيلية، مما يمكن شركات التأمين من تقديم منتجات بأسعار مناسبة، وبالتالي تعزيز الانتشار وزيادة معدلات التغطية التأمينية على نطاق أوسع.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

المبحث الثالث: آليات تطوير ونشر الخدمة التأمينية لدعم الشمول المالي

في ظل السعي نحو تحقيق الشمول المالي، تبرز أهمية تطوير ونشر الخدمات التأمينية كأحد المحاور الأساسية لتعزيز الأمان المالي للأفراد والمجتمعات. ويُعد توسيع نطاق الوصول إلى التأمين وتحديث آلياته ضرورة ملحة لمواكبة احتياجات الفئات غير المشمولة ماليًا، خاصة في البيئات ذات الدخل المحدود أو البعيدة عن مراكز الخدمات التقليدية. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على آليات فعّالة تضمن توفير خدمة تأمينية مرنة، ميسّرة، وملائمة للجميع.

المطلب الأول: توظيف تكنولوجيا التأمين لتطوير ونشر الخدمة التأمينية

أولاً: مفهوم تكنولوجيا التأمين

يمكن أن نشير لتكنولوجيا التأمين بأنها: "مصطلح يستخدم لوصف التقنيات الجديدة مع إمكانية جلب الابتكار إلى قطاع التأمين والتأثير على الممارسات التنظيمية لأسواق التأمين".¹ وتعرف أيضاً تكنولوجيا التأمين بأنها: «فئة من التكنولوجيا المالية تركز على الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة في جوهرها تعمل على تحويل نموذج أعمال التأمين التقليدي، والسمة المميزة لها كيفية حلها للمشاكل المتعلقة بالتسويق المالية العمليات وحتى الامتثال من خلال البرمجيات ومهندسي التوظيف فهي شركات تكنولوجيا».²

مما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين كما يلي: "هي مصطلح يشير إلى استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة لتحسين وتطوير مختلف جوانب صناعة التأمين. وتشمل هذه التكنولوجيا تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، والتطبيقات المحمولة، ومنصات الخدمات الرقمية، بهدف تبسيط العمليات، وزيادة الكفاءة، وتقديم خدمات أكثر تخصيصاً ومرونة للعملاء. وتسهم تكنولوجيا التأمين في تحسين تجربة المستخدم، وتسريع إصدار الوثائق والمعاملات، والحد من التكاليف والمخاطر، ما يجعلها عنصراً أساسياً في مستقبل صناعة التأمين وداعماً قوياً للشمول التأميني والمالي".

¹ بركات رحمة، عشي صليحة، التحول الرقمي ومستقبل صناعة التأمين في ظل الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 229

² وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 466.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

ثانيا: تقنيات تكنولوجيا التأمين:

هي مصطلح يشير إلى استخدام التقنيات الحديثة والمبتكرة لتحسين وتطوير مختلف جوانب صناعة التأمين. وتشمل هذه التكنولوجيا تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، والتطبيقات المحمولة، ومنصات الخدمات الرقمية، بهدف تبسيط العمليات، وزيادة الكفاءة، وتقديم خدمات أكثر تخصيصاً ومرونة للعملاء. وتسهم تكنولوجيا التأمين في تحسين تجربة المستخدم، وتسريع إصدار الوثائق والمعاملات، والحد من التكاليف والمخاطر، ما يجعلها عنصراً أساسياً في مستقبل صناعة التأمين وداعماً قوياً للشمول التأميني والمالي نذكر منها ما يلي:

أ . التأمين الرقمي: تقديم منتجات تأمين رقمية بالكامل التي يمكن الوصول إليها عبر القنوات عبر الإنترنت تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتوفير خدمات تأمين فعالة وجديدة مما يؤدي الى تحسين الكفاءة وخفض التكاليف وزيادة رضى العملاء من خال التواصل المباشر معهم.¹

ب . العقود الذكية: العقود الذكية تشير إلى أي عقد قادر على تنفيذ نفسه، تكتب على شكل برامج مشفرة. والتي يمكن تشغيلها عبر أجهزة الكمبيوتر أو شبكاته، بدلا من العقود القانونية المكتوبة على المستندات التقليدية، تستخدم هذه العقود في الأعمال التجارية مع الغرض باستخدام الأنترنت دون الحاجة إلى سلطة مركزية كوسيط، وغالبا ما تعمل هذه العقود بسلسلة الكتل.²

ج . التحليل الضخم للبيانات: يمكن استخدام التحليل الضخم للبيانات التحليل المخاطر وتحديد الأسعار للوثائق التأمينية بشكل أفضل من خلال جمع كميات هائلة من البيانات من مصادر متعددة، مثل السجلات الطبية، وأجهزة الاستشعار، ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن لشركات التأمين استخدام تقنيات التحليل المتقدمة لاكتشاف الأنماط، وتحديد الاحتيال، وتسعير الوثائق بشكل أكثر عدالة ومرونة. كما يُمكن هذا التحليل من تسريع عمليات معالجة المطالبات، وتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة. ومع أن تحليل البيانات يوفر فرصاً كبيرة لتطوير القطاع، إلا أنه يتطلب أيضاً مراعاة قضايا الخصوصية وتأمين البيانات إلى جانب الحاجة لبنية تحتية قوية وكفاءات متخصصة.³

¹ مشاعلي مريم، التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في مجال التأمين، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،

2023، ص 50

² وهيبة عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 469

³ جميل صالح عيسى، دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين

سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 04، 2023، ص 106

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

د . الإنترنت والهواتف الذكية: تسمح لمستخدميها بشراء وثائق التأمين من خلال هواتفهم النقالة بالإضافة إلى إمكانية للتصريح بالحادث وإرسال الصور عبر الهاتف، حيث تبعد التكنولوجيا اختصار الوقت من طرف الزبائن ومؤسسات التأمين للقيام بالإجراءات التأمينية، وكذلك الفوارق المكانية بغرض إيصال الخدمات التأمينية لجميع المناطق النائية والأرياف.

كما تتيح المنصة الرقمية الفرصة للعملاء القيام بدفع مبالغ الأقساط التأمينية بشكل آمن وسهل وسلس، وذلك من خلال هواتفهم النقالة حيث يتم مسح رمز الاستجابة السريع (QR code) للتمتع بدفع غير نقدي آمن من خلال الهواتف النقالة¹.

هـ . تأمين الند للند: هو مزيج بين التأمين المتبادل التقليدي والحلول التكنولوجية الحديثة. يتكون من شبكة من المشاركين الذين يجمعون مواردهم معا لدفع تكاليف أولئك الذين يعانون من الخسائر².

و . البلوك تشين: عبارة عن قاعدة بيانات ضخمة تضم سلسلة من الكتل المترابطة بعضها مع البعض الآخر، بفضل توقيع رقمي، وتستمد تسميتها من نظام سيرها، حيث سيتم بتلك الكتل تسجيل المعاملة ما بين الأطراف المتعاقدة التي استخدمت الشبكة الإلكترونية لغرض التعاقد، وسيتم إرسال المعلومات بين تلك الكتل، كما وإن كل كتلة ستكون بمثابة سجل رقمي حيث يمكن من خلالها تخزين وحفظ المعلومة بصورة آمنة ليتم بعد ذلك إتمام تنفيذ مسار المعاملات ، وبهذا ستعمل تكنولوجيا البلوك تشين على الحد من مخاطر الغش والاحتيال وتوفير الاستقرار القانوني للعمليات التأمينية³.

ي . أنترنت الأشياء: عرف الاتحاد الأوروبي للاتصالات أنترنت الأشياء بوصفها بنية تحتية عالمية لمجتمع المعلومات تمكن من تقديم الخدمات المتقدمة عن طريق الربط المادي والفعلي بين الأشياء، استنادا إلى تقنية المعلومات والاتصالات الحالية والمتطورة القابلة للتشغيل البيئي ، فكلية "الأشياء تمثل أي جهاز إلكتروني يمكن تعريفه على شبكة الإنترنت من خلال تخصيص عنوان أنترنت له، حيث أصبح من الممكن اليوم ربط الأشياء التي نستخدمها في حياتنا اليومية بشبكة الأنترنت مثل السيارة، الغسالة، الثلاجة، التلفزيون الثلاجة وغيرها، من الممكن كذلك أن يصبح الإنسان نفسه شيئا إذا ما خصص له أو

¹ قرواني مريم، هباش فارس، دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 60

² مشاعلي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 49

³ مريم صيد، تكنولوجيا التأمين ودورها في عصنة وتطوير قطاع التأمين، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 67

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

بمحيطه عنوان إنترنت معين، كأن يخصص عنوان أنترنت لنظارته أو لساعته أو لسواره أو لملابسه أو لأجهزة أو لمعدات طبية على أو داخل جسمه، كما تتوسع الأشياء التي يمكن ربطها بالشبكات لتشمل أطواق الحيوانات وحتى الأشجار وعناصر الغابات والقائمة تطول لتشمل كل شيء من الأشياء الأخرى، تعمل العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات اليوم على تطوير بيئات دعم متكاملة لتمكن الأشياء من قدرة الربط بشبكة أنترنت الأشياء.¹

ثالثاً: أهمية تكنولوجيا التأمين في دعم الشمول المالي:

أصبحت تكنولوجيا التأمين أداة فعالة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التأمينية، مما يعزز الشمول المالي وذلك من خلال:²

❖ إتاحة حصول العملاء على الخدمات التأمينية المختلفة بتوفير العديد من قنوات الاتصال، والمتمثلة في فروع الشركة ونقاط بيعها المنتشرة في مختلف المناطق والخدمات الإلكترونية وغيرها.

❖ استخدام المنصات الرقمية مثل Amazon Google, Twitter, Facebook يسمح بالحصول على نمو مرتفع في استخدام المنصات الرقمية مثل مبيعات التأمين في الأسواق الجديدة، وهذا يجعل منتجات التأمين أكثر فاعلية من حيث التكلفة ومن حيث حدود التغطية والانتشار الجغرافي.

❖ توفير إمكانية إعادة توجيه أموال العائلات الاستهلاكية عبر التأمين إلى ما يسمى بادخار السوق المباشر، وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق.

❖ رقمنة الخدمة التأمينية ستسمح بوصولها لأكبر شريحة من أفراد المجتمع مما يساهم بانتشارها الأمر الذي يدعم الشمول المالي.

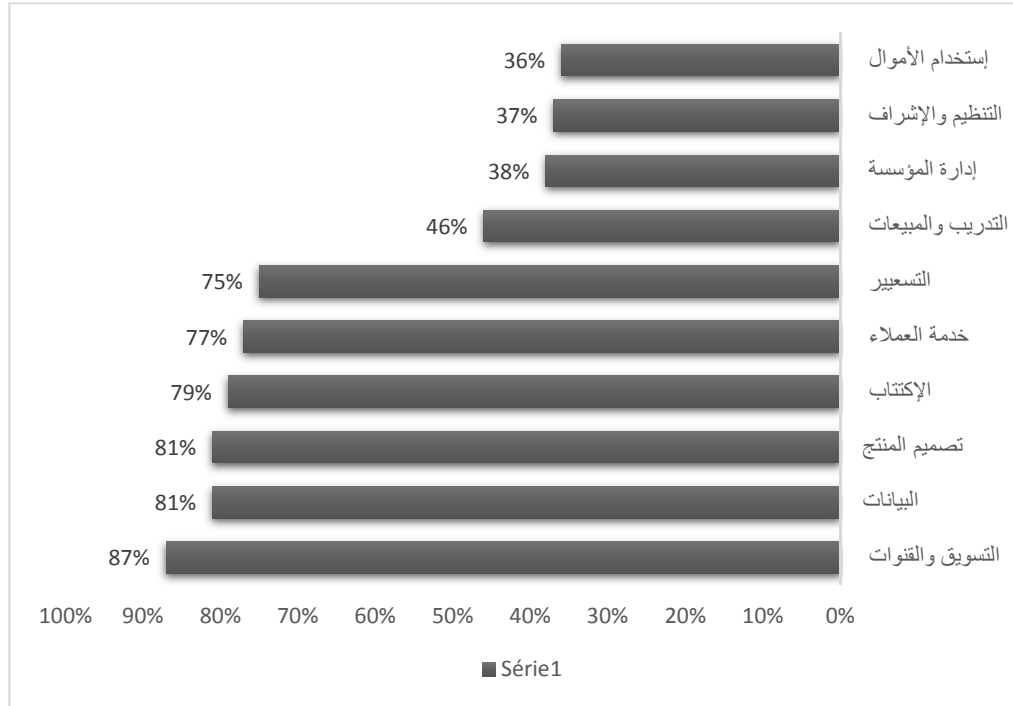
أثرت تكنولوجيا التأمين بشكل جوهري على عمليات التأمين، حيث أدت إلى تطوير نماذج العمل التقليدية وجعلها أكثر كفاءة ومرونة والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ وهيبه عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 469

² سعدي صبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 74

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

الشكل رقم (2): تأثير تكنولوجيا التأمين على عمليات قطاع التأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التعاونية الدولية KPMG، 2019. عبر الرابط :

<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/cn/pdf/en/2019/07/insurance-technology.pdf> ،

تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/25

أظهر الشكل رقم (2) من تقرير شركة KPMG الدولية لعام 2019 التأثير الكبير الذي أحدثته تكنولوجيا التأمين على عمليات قطاع التأمين، حيث كشفت البيانات أن أكثر المجالات تأثراً بالتكنولوجيا هي التسويق والقنوات بنسبة 87%، ما يعكس التحول الرقمي الكبير الذي شهده القطاع في تفاعله مع العملاء واعتماده على أدوات التسويق الإلكتروني ومنصات التواصل الرقمي.

كما جاءت البيانات وتصميم المنتج في المرتبة الثانية بنسبة 81% لكل منهما، وهو ما يعكس أهمية تقنيات تحليل البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي في فهم سلوك العملاء وتصميم منتجات تأمينية مبتكرة تلبي احتياجات السوق بشكل أكثر دقة. وقد سجلت أنشطة الإكتتاب وخدمة العملاء نسب تأثير مرتفعة بلغت 79% و 77% على التوالي، مما يدل على أن الأتمتة وتحسين تجربة الزبائن أصبحت من أولويات شركات التأمين.

في المقابل، أظهرت الأنشطة الإدارية التقليدية مثل إصدار العقود (36%) والتعويضات (37%) وإدارة المؤسسة (38%) نسب تأثير أقل، ما يدل على بطء التحول الرقمي في هذه الجوانب مقارنة

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

بالأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالعميل. هذا التفاوت في التأثير يمكن تفسيره بأن شركات التأمين قد ركزت أولاً على الجوانب التي تحقق قيمة مضافة سريعة وتحسن من تنافسيتها في السوق.

المطلب الثاني: التأمين المصغر كوسيلة لدعم الشمول المالي

مع تطور مفاهيم الحماية الاجتماعية وتوسع الحاجة إلى أدوات مالية مرنة وشاملة، أصبح التأمين المصغر أحد الحلول المبتكرة التي تستهدف تمكين الفئات الهشة اقتصادياً. فبدلاً من اقتصار خدمات التأمين على الفئات ذات الدخل المرتفع أو العاملين في القطاعات الرسمية، يأتي التأمين المصغر ليملاً فجوة كبيرة، موفراً تغطية بسيطة وفعالة تتلاءم مع قدرات واحتياجات ذوي الدخل المحدود.

أولاً: مفهوم التأمين المصغر

يعرف التأمين المصغر: "أنه حماية ذوي الدخل المنخفضة ضد مخاطر محددة مقابل دفع أقساط تأمينية منتظمة تتناسب واحتمال وقوع هذه المخاطر وتكلفتها. وهذا التعريف هو ذات التعريف الذي يجوز استخدامه بالنسبة للتأمين المعتاد فيما عدا السوق المستهدف المحدد بوضوح وهو: ذوي الدخل المنخفضة".¹

كما يمكن تعريفه بأنه: "ذلك النوع من التأمين الذي يتوجه بشكل رئيسي إلى الأسر الفقيرة والأشخاص محدودي الدخل لتقديم الحماية التأمينية الملائمة لهم وذلك في نطاق أخطار معينة ومبالغ تأمينية متواضعة مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه".²

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين المصغر كالتالي: "التأمين المصغر هو نوع من خدمات التأمين صُمم خصيصاً لتلبية احتياجات الأفراد والأسر منخفضة الدخل، الذين لا تصلهم عادة خدمات التأمين التقليدية، سواء بسبب التكلفة أو ضعف الوعي أو طبيعة عملهم غير الرسمي. يقدم هذا التأمين بشروط مبسطة، وأقساط منخفضة، وتغطيات تتناسب مع المخاطر التي تواجه هذه الفئات، مثل الحوادث، والأمراض، والكوارث الطبيعية، وفقدان مصدر الدخل".

ويقدم التأمين المصغر مجموعة من الخدمات بمجموعة مزايا مختلفة يوضحها الجدول الموالي:

¹ مليزي محمد الأمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015، ص 6

² عامر أسامة، تقييم واقع صناعة التأمين في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 257

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

الجدول رقم (3): نوع المنتجات التي يقدمها التأمين المصغر وأهميتها

المنتجات	المنتجات الفرعية	الأهمية
التأمين على الصحة	الاستشفاء، الرعاية الأولية، الأمراض الخطيرة	تحمي المؤمن في حالة المرض والاصابات الجسدية: تغطية عادة ما تكون محدودة بالاستشفاء
التأمين على الحياة/ ائتمان	حماية الحياة (مرتبط بالقرض)	تحمي خسارة القرض لأمواله في حالة وفاة المقترض: مبلغ محدد
التأمين على الحياة / حماية	وفاة مؤقت، جنازة، حوادث، عجز	تعويضات مالية للمستفيدين في حالة وفاة/حادثة/عجز المؤمن
التأمين على الحياة / ادخار	تغطية مختلطة، أرباح، استثمارات	مزج الحماية بالادخار: تعبئة الادخار للصالح المؤمن/المعالين
التأمين الزراعي/مؤشر	تأمين المحاصيل، ماشية وتغطية بمؤشر	يحمي المداخيل / المردود الزراعي في حالة الكوارث الطبيعية
التأمين على الممتلكات	سكنات / أصول تجارية	عادة مرتبط بالقرض: يحمي المستفيد من خسارة الأصول
التأمين المصغر التكافلي	تكافل عائلي وتكافل شامل	يوفر تأمين يتناسب مع الشريعة الاسلامية للأسر المسلمة ذات الدخل الضعيف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشور شركة سويسرا لإعادة التأمين المحدودة swiss Re،

2010 ، عبر الرابط : [https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-](https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-microinsurance-risk-protection-for-4-billion-people-2010.pdf)

[en-paper-microinsurance-risk-protection-for-4-billion-people-2010.pdf](https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/mfg-en-paper-microinsurance-risk-protection-for-4-billion-people-2010.pdf) ، تم الاطلاع بتاريخ :

2025/05/25

ثانيا: أهمية التأمين المصغر في دعم الشمول المالي

يلعب التأمين المصغر دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي، إذ يُعتبر وسيلة عملية لإدماج الفئات المهمشة اقتصادياً ضمن النظام المالي الرسمي. من خلال توفير تغطيات تأمينية ميسرة وبأقساط منخفضة يُمكن التأمين المصغر الأفراد ذوي الدخل المحدود من الوصول إلى خدمات مالية تحميهم من الصدمات الاقتصادية، مثل المرض أو الكوارث الطبيعية أو فقدان مصدر الدخل، وذلك من خلال قيام شركات التأمين:¹

¹ صوار إيتسام، نوبرة كوثر، دور التأمين المصغر في تحقيق الشمول المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

- تقديم تغطيات الشريحة من العملاء التي ترغب في الحصول على تمويلات بنكية دون وجود ضامن لها.
- تقديم التغطيات التي تتوافق مع متطلبات جميع شرائح المجتمع، وبصفة خاصة المشروعات الإنتاجية والخدمية والعمل على ترويجها.
- التنوع والتوسع في إصدار وثائق التأمين المصغر.
- توفير خدمات تأمينية تسهم في جذب الطبقات الأكثر فقرا.
- تقديم منتجات وخدمات مالية رسمية بأسعار ملائمة وأقساط معقولة.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توعية المواطنين بضرورة التأمين وبتلاؤمه مع مختلف الشرائح.
- تحفيز الشركات على التوسع الجغرافي في المناطق النائية والمكتظة بالمشروعات الصغيرة.
- الاستماع إلى العملاء من أجل توفير منتج تأميني ملائم.
- تقديم تسهيلات في كل الخدمات التأمينية المقدمة.
- تقنين آليات سهلة وغير مكلفة لتوزيع وثائق التأمين المصغر الخاصة به وتحصيل أقساطها.
- تفعيل منظومة الإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين.

المطلب الثالث: تعزيز وتوسيع شبكات التوزيع التقليدية لزيادة الشمول المالي

في ظل سعي قطاع التأمين إلى توسيع نطاق وصوله وزيادة قاعدة المستفيدين من خدماته، أصبح من الضروري تطوير وتحديث قنوات التوزيع التقليدية بما يتناسب مع متطلبات العصر واحتياجات الفئات غير المخدومة. وفي هذا السياق، برزت كل من صيرفة التأمين والتأمين التكافلي كأدوات استراتيجية لتعزيز شبكات توزيع التأمين.

فمن جهة، تمكن صيرفة التأمين من الاستفادة من الانتشار الواسع للبنوك، وتوفر نقاط اتصال فعالة تربط بين العملاء وشركات التأمين، مما يسهل الوصول إلى شرائح أكبر من السكان، وخاصة في المناطق الريفية أو الأقل خدمة. ومن جهة أخرى، يتيح التأمين التكافلي إدماج فئات جديدة ضمن السوق التأميني خاصة تلك التي تبحث عن حلول مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يُعزز قبول التأمين ويزيد من انتشاره بين شرائح واسعة من المجتمع.

إن الدمج الذكي بين هاتين الآليتين يساهم في إعادة رسم خريطة التوزيع التأميني، ويعزز من فعالية الشبكات التقليدية، ويقود إلى نظام تأميني أكثر شمولاً واستدامة.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

أولاً: صيرفة التأمين كوسيلة لدعم الشمول المالي

أ . مفهوم صيرفة التأمين: يمكن تعريف صيرفة التأمين بأنها: " توفر منتجات التأمين والمصارف عبر قناة توزيع مشتركة تجمع بين قاعدة العملاء لدى كل من المصارف وشركات التأمين " ¹.
أو بمعنى آخر أنها: " اشتراك ومشاركة البنوك ومصارف الادخار والتسليف ومنظمات القروض العقارية في صناعة وتسويق وتوزيع منتجات التأمين " ².

مما سبق يمكن تعريف صيرفة التأمين كالتالي: "هي نموذج شراكة استراتيجية بين البنوك وشركات التأمين، يُتيح تقديم وبيع منتجات التأمين من خلال قنوات البنوك، مثل الفروع، والمواقع الإلكترونية والخدمات المصرفية الهاتفية. ويقوم هذا النموذج على دمج الخدمات التأمينية ضمن المنظومة المصرفية مما يتيح للعملاء الحصول على حلول مالية متكاملة تشمل الادخار، والقروض، والحماية التأمينية، من نقطة خدمة واحدة".

ب . مساهمة صيرفة التأمين في تعزيز الشمول المالي: إن صيرفة التأمين لعبت دورا مهما وفعالا في نشر وتوسيع نطاق الصناعة التأمينية وذلك من خلال: ³

- ساهم التأمين المصرفي في تحسين جودة الخدمات التأمينية من الناحية النوعية والكمية، بالنظر لتمييزها بالبساطة والمخفاض تكلفتها، كما ساعد شركات التأمين في توسيع نطاق المنتجات المعروضة، لا سيما منتجات التأمين على الحياة، مما يمكن العميل من إيجاد منتجات مصممة خصيصا لتلاءم وضعه وتوقعاته الشخصية، الأمر الذي يساهم في نشر وتعزيز الشمول المالي.
- تأثير صيرفة التأمين على الاقتصاد والإدماج المالي اي يجب أن يتكيف التأمين المصرفي مع حقائق وخصوصيات كل بلد من أجل تحقيق النتائج المتوقعة منه، فالبنوك وشركات التأمين جزء

¹ عادل زقير، دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزائر، 2017، ص 147

² راضية مصداغ، عبد الحميد بن ناصر، واقع وتحديات صيرفة التأمين في الجزائر، مجلة المدبر، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 162

³ عبد الوهاب خلود سامية، بن عيسى بن علي، أثر التحالفات بين البنوك وشركات التأمين على تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، يوم 30 أبريل 2024.

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

من الاقتصاد وهي تؤثر وتتأثر بالعوامل الاقتصادية، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة هو إحدى سبل تحقيق الشمول المالي، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- تطور سوق التأمين على الحياة الذي كان موجودا قبل ظهور التأمين المصرفي بوقت طويل، لكن شركات التأمين التقليدية لم تتمكن من تحقيق نتائج جيدة فيه وكانت معدلات الاختراق منخفضة للغاية في معظم البلدان، ولكن مشاركة البنوك في توزيع منتجات التأمين على الحياة سمح بتعميمها وبهذا أنشأت البنوك سوقا حقيقيا للتأمين على الحياة لم يكن موجودا من قبل مما ساهم في نشر خدمات التأمين على الحياة وتوسيع فئة المؤمن لهم مما يدعم الشمول المالي.
- اشراك البنوك في سوق التأمين ساهم في تحسين كفاءة الخدمات التأمينية الأمر الذي أدى لزيادة المنافسة وسعي مختلف الفاعلين في السوق التأميني لتخفيض التكلفة مما يزيد الطلب على الخدمات التأمينية هذا الأخير يسمح بتوسيع جمهور المؤمن لهم وبالتالي دعم الشمول المالي.
- توسيع نطاق الخدمات المالية بالتعاون معاً، يمكن للبنوك وشركات التأمين توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تشمل التأمين على الحياة، والصحة، والممتلكات، والتقاعد، وغيرها، مما يسمح للأفراد بالوصول إلى خيارات مالية متنوعة.
- تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة عن طريق مشاركة الموارد والتكنولوجيا، يمكن للتحالفات الاستراتيجية تحقيق التكاليف المنخفضة وتحسين الكفاءة، مما يساهم في تقديم خدمات مالية وتأمينية بأسعار معقولة للعملاء.

ثانياً: التأمين التكافلي كوسيلة لدعم الشمول المالي

أ . مفهوم التأمين التكافلي: يعرف التأمين التكافلي بأنه: " تعاون منظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد، حتى إذا ما تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم، تعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضراراً جسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم لولا هذا التعاون " ¹.

¹ ناصر عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 91

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

ويعرف أيضا بأنه: "نظام يقوم على تبرع المشاركين فيه بكل أو جزء من الاشتراكات المقدمة لدفع تعويضات الأضرار التي تقع لبعضهم واقتصار دور الشركة على إدارة أعمال التأمين واستثمار أموالها."¹ من التعريفات السابقة نستخلص تعريف للتأمين التكافلي كالتالي: "التأمين التكافلي هو نظام تأميني تعاوني يقوم على مبادئ التكافل والتضامن، حيث يساهم المشاركون في صندوق مشترك يُستخدم لتعويض المتضررين منهم عند وقوع الخطر المؤمن عليه. ويُعد بديلاً شرعياً للتأمين التجاري التقليدي، لأنه يُدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا والغرر والمقامرة".

ب: التأمين التكافلي سبيل لنشر التأمين: يُعد التأمين التكافلي أحد الأدوات المالية الفعالة في دعم وتعزيز الشمول المالي، خاصة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة التي تبحث عن حلول مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فالتأمين التكافلي يقوم على مبادئ التبرع، والتكافل، والتعاون بين الأفراد، مما يُعزز الثقة والقبول المجتمعي لهذا النوع من التأمين.

من خلال تقديم منتجات تأمينية متوافقة مع القيم الدينية والاجتماعية، يساهم التأمين التكافلي في دمج الفئات المهمشة وغير المتعاملة مع النظام المالي الرسمي، مثل العاملين في القطاع غير المهيكل وأصحاب المشاريع الصغيرة، والنساء في المناطق الريفية، مما يوسع من قاعدة المستفيدين ويقلل الفجوة المالية.

كما تسهم مؤسسات التأمين التكافلي، بالشراكة مع المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر في تقديم خدمات تأمينية بأسعار ميسرة وشروط مرنة، وهو ما يُعد أداة تمكينيه ترفع من قدرة الأفراد على مواجهة المخاطر، وتدعم استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي حيث يتبين بان هناك العديد من الفرص المرتبطة بإنشاء نوافذ تكافل والتي تساهم في دعم الشمول المالي، وهي:²

- نوافذ التأمين التكافلي يمكن أن تلبي احتياجات العملاء المتمثلين عموماً في الأقليات المسلمة في البلدان غير الإسلامية أو في البلدان التي يقل فيها الطلب على منتجات التكافل
- يسمح نموذج نوافذ التأمين التكافلي بدعم تنافسية شركات التأمين من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم مما يساهم في تعزيز الشمول المالي.

¹ داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد 15، الجزائر، 2019، ص

² سعيدي صبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 103

الفصل الثاني: آليات وسياسات قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي

خلاصة الفصل:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية في دعم الشمول المالي، لما له من دور في تمكين الأفراد والمؤسسات من إدارة المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تناول هذا الفصل أهم الآليات والسياسات التي تبناها القطاع لتعزيز الشمول المالي، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الوصول إلى الخدمات المالية.

تمثلت أبرز الآليات في توسيع شبكات التوزيع التأميني من خلال صيرفة التأمين، والتأمين المصغر والتأمين الرقمي، إلى جانب إدماج التأمين التكافلي كخيار يتماشى مع خصوصية المجتمعات الإسلامية مما أدى إلى استقطاب فئات جديدة لم تكن تستفيد من التأمين التقليدي. كما تناول الفصل سياسات تبسيط المنتجات التأمينية، وتقديم تغطيات ميسرة تتلاءم مع احتياجات أصحاب الدخل المحدود والعاملين في القطاع غير الرسمي.

كما برزت التكنولوجيا والرقمة كوسيلة حيوية لتسريع الوصول إلى الخدمات التأمينية، من خلال تطوير المنصات الرقمية، والتطبيقات الذكية، ووسائل الدفع الإلكتروني، الأمر الذي ساهم في تقليص الفجوة الجغرافية والاقتصادية، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات بشكل يتماشى مع متطلبات الفئات محدودة الدخل والمناطق النائية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع قطاع
التأمين في الجزائر ودوره في
تعزيز الشمول المالي خلال الفترة
(2011-2021)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

تمهيد:

يشهد العالم اليوم اهتماماً متزايداً بمفهوم الشمول المالي، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وآمن. وفي هذا السياق، يُعد قطاع التأمين من أهم الأدوات التي تسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي، لما يوفره من منتجات وخدمات تتيح للأفراد والمقاولات، لا سيما الفئات الهشة، إدارة المخاطر المالية التي قد تواجههم.

وفي الجزائر، يُطرح دور قطاع التأمين كعنصر محوري يمكن أن يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق التغطية التأمينية، وتطوير منتجات تأمينية تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع خاصة تلك التي لا تزال خارج النظام المالي الرسمي. ويهدف هذا الفصل التطبيقي إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة قطاع التأمين في دعم الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحليل واقعه، والإمكانيات الكامنة فيه لتعزيز إدماج الفئات غير المستفيدة حالياً من الخدمات المالية، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

✓ المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر في الفترة 2011-2021

✓ المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

✓ المبحث الثالث: تحليل مساهمة قطاع التأمين في دعم الشمول المالي في الجزائر في الفترة

2011-2021

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر في الفترة 2011-2021

يُعدّ قطاع التأمين في الجزائر من المكونات الهامة في المنظومة الاقتصادية، لما يوفره من حماية ضد المخاطر ودعمه للاستثمار. وقد شهد هذا القطاع تطورات تنظيمية ومؤسسية، واجه خلالها تحديات تتعلق بضعف الوعي التأميني، ومحدودية الابتكار والتنافسية. يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع التأمين في الجزائر، وتحليل أبرز ملامحه.

المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر

يعد قطاع التأمين في الجزائر من القطاعات التي شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث حجم النشاط أو تنوع المنتجات والخدمات. فقد عرف هذا المجال تحولات تدريجية بفضل الإصلاحات الاقتصادية، وبدأ يواكب متطلبات السوق الوطنية من خلال تعزيز الإطار التنظيمي والانفتاح على المنافسة. كما ساهم إدماج التكنولوجيا في تحديث أنظمة العمل وتبسيط الإجراءات، ما ساعد في تحسين جودة الخدمات وزيادة ثقة المتعاملين وقد مر ظهور قطاع التأمين في الجزائر بعدة مراحل متتالية نذكرها كالتالي:

أولا: التأمين في الفترة الاستعمارية:

يرتبط وجود التأمين بالجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي تسير هذا النشاط حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني إثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق 1961 سنة وتتبعها إنشاء التعاونية الفلاحية المركزية من طرف الفلاحين الفرنسيين. وفي الحقيقة إن الظهور لهذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية التي أملاها قانون 13 جويلية 1930 والذي تواصل تطبيقه إلى 1947 حيث أدت الضرورة إلى تطبيق قانون جديد يتلاءم والظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 6 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين بالجزائر.

ومن أهم ما يمكن ذكره عن التأمين في هذه الفترة أنه اقتصر على المعمرين حيث لم يستنفذ الجزائريون منه إلا بالقليل إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية قد ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا والدول الأخرى وكانت تسعى السياسة الاستعمارية من وراء ذلك. إلى ترك الشعب الجزائري يتخبط في مشاكله الاجتماعية والاقتصادية ويظهر جليا من خلال الهيمنة الفرنسية بنسبة 59 بالمائة من مجموع

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

مؤسسات التأمين أي ما يعادل 127 من أصل 218 مؤسسة واقتصر الدور الاجتماعي للتأمين في هذه الفترة على تلبية حاجات المعمرين.¹

ثانيا: التأمين في فترة الاستقلال

أ . المرحلة الانتقالية 1962-1965: بالرغم من أهمية قطاع التأمين، إلا أن الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر بعد الاستقلال استغلت ضعف الرقابة لتحقيق أرباح كبيرة، خاصة من خلال عمليات إعادة التأمين التي تم بموجبها تحويل جزء كبير من الأقساط نحو بلدانها الأصلية.

ولمواجهة هذا الوضع الذي أضر بالاقتصاد الوطني، تدخلت السلطات العمومية بإصدار قانونين في 8 جوان 1963. الأول (القانون 197-63) أنشأ إعادة التأمين الإجباري بنسبة 10% لصالح شركة CAAR، والثاني (القانون 63-201) فرض رقابة وزارة المالية على جميع شركات التأمين ومنحها صلاحية الاعتماد.

ساهمت هذه الإجراءات في تقليص تحويل الأموال إلى الخارج وتعزيز رقابة الدولة على القطاع، ما أدى إلى انسحاب العديد من الشركات الأجنبية التي لم تلتزم بتصفية التزاماتها، فأسندت الدولة مهمة تسوية الملفات العالقة لشركة CAAR. كما تم اعتماد عدة شركات وطنية منها CRMA، SAA و MAATEC بمراسيم حكومية.²

ب . مرحلة احتكار الدولة القطاع التأمين 1966-1973: شهدت هذه المرحلة عملية تأمين القطاع التأمين في الجزائر في 27 ماي 1966 من خلال إصدار أمرين:

الأمر 66-127 الذي وضع حدا للاستغلال العام في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى منه على أن يرجع استغلال كل عمليات التأمين الدولة.

الأمر 66-123 الخاص بتأمين الشركة الجزائرية للتأمينات SAA فال بين 17 شركة تأمين تم

تأمين SAA فقط، أما الباقي فقد تم تصفيتهم باستثناء التعاونيتين CRMA, MAATEC.³

¹ قاسم إيمان هاجر، حسان نجاة، واقع التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص 24

² العرابسية إبتسام، صغايري وفاء، مساهمة سوق التأمين في دعم التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 86

³ شرفوح ويزة، إثر التحرير المالي على القطاع المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

ج . مرحلة التخصص 1973-1979: مع تطور وازدياد حجم الممتلكات القابلة للتأمين خاصة مع تبني الجزائر المجموعة من المخططات التنموية، ومن أجل تقوية السوق الوطني للتأمينات وضمان تسيير وتوزيع أحسن المنتجات التأمين، تضاعف احتكار الدولة العمليات التأمين وذلك عن طريق تخصيص الشركات الوطنية، فقد قررت السلطات العمومية ما يأتي:

- فيما يخص إعادة التأمين التي كانت لغاية 1973 م مطبقة من طرف شركة (CAAR)، ثم إعادة تنظيم هذا السوق وذلك بخلق الصندوق المركزي لإعادة التأمين الذي تأسس بموجب الأمر 73-54 الصادر في 01-10-1973، ليتخصص هذا الصندوق في عمليات إعادة التأمين.
- أما فيما يخص عمليات التأمين الأخرى، فقد أصدر قرار وزاري رقم 828 في 1975 الذي بدأ سريانه في 01-01-1976، يهدف هذا القرار إلى ما يلي:

– إلغاء المنافسة الموجودة بين الشركتين الوطنيتين.

– تطبيق كل شركة وبشكل حصري عدد معين من الأخطار.¹

د . إلغاء احتكار الدولة للقطاع (من 1995 إلى يومنا هذا): ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 95/07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة للتأمين وسمح بميلاد عدة شركات خاصة.

شجعت هذه الإجراءات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية لمزاولة النشاط التأميني كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية مما شجع على زيادة عدد الوكلاء العاملين إذ بلغ عددهم سنة 2002، 297 وكيل عام وفي 20 فيفري 2006 جاء القانون رقم 06/04 بتعديل للأمر 07/95 وجاء بالإضافة التالية:

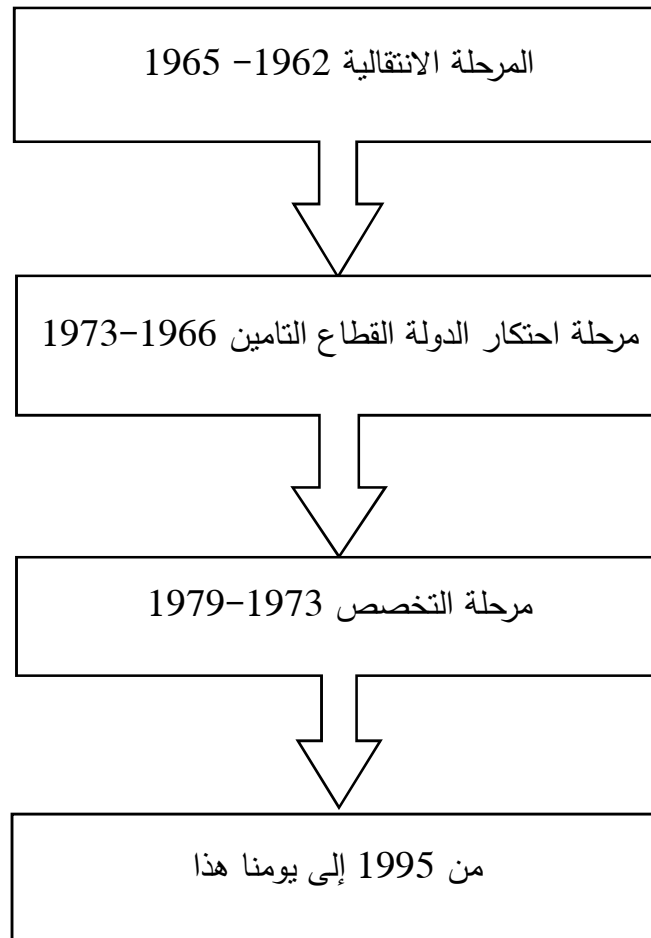
- ✓ تدعيم وتطوير تأمينات الأشخاص؛
- ✓ تعميم وتدعيم التأمين الجماعي؛
- ✓ إصلاح ومراجعة حقوق المستفيدين؛
- ✓ السماح للبنوك بتوزيع بعض منتجات التأمين على مستوى وكالتها والشيء نفسه بالنسبة لوكالات بيرد الجزائر؛

¹ بوعباش زهرة، لونيس ميليسة ضريفة، واقع وأفاق شركات التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماستر،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

- ✓ إنشاء صندوق الضمان حقوق المؤمنين؛
- ✓ تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين؛
- ✓ فتح السوق أمام فروع شركات التأمين الأجنبية؛
- ✓ إنشاء هيئة المراقبة التأمين.¹

الشكل رقم (3): أهم مراحل تطور نظام التأمين في الجزائر بعد الاستقلال



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي المنظم للقطاع التأميني في الجزائر

شهد قطاع التأمين في الجزائر تنظيمًا جديدًا مع صدور الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بنشاط التأمين. وقد مثل هذا النص القانوني نقلة نوعية، إذ أنهى احتكار الدولة لهذا

¹ قرصان عبد الكريم، مريح سعيد، دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة

ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023، ص 28

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

القطاع، وفتح المجال أمام المنافسة من خلال السماح للفاعلين الخواص بمزاولة نشاط التأمين. وقد وضع هذا الأمر الإطار القانوني الذي ينظم ممارسة هذا النشاط في الجزائر، وجاء بعدة إصلاحات جوهرية كان أبرزها تحرير السوق وتحديث قواعد العمل في القطاع، ولعل أهم هذه التغيرات:¹

- العمل على ترقية وتطوير سوق التأمين ومن ثم المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع؛
 - تحسين ظروف عمل شركات التأمين وإعادة التأمين من أجل الوفاء بالتزاماتها ومن لم الحفاظ على مصالح المؤمن لهم؛
 - السهر على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات طرفي العقد؛
 - وضع تعريف تأمين طبقا لواقع السوق الجزائري والمأخوذة عن طريق الإحصائيات الوطنية.
 - إنشاء مراكز للبحث بهدف تبادل المنافع التي تؤدي إلى التطوير نظام التأمين في الجزائر ليواكب العولمة الاقتصادية؛
 - تنمية النشاط باقتراح القواعد التقنية والطلالبة الرامية إلى تحسين الظروف العامة العمل شركات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين، كما يقترح الشروط العامة لعقود التأمين.
- أما في السنوات التي تلت تطورت القوانين كالتالي:²
- في سنة 1996 تم إصدار الأمر رقم 96-06 الصادر بتاريخ 10/01/1996 التعلق بتأمين القرض الموجة للتصدي؛
 - وفي سنة 1997 تم تنصيب المجلس الوطني للتأمينات المقرر بالأمر رقم 95/07 وذلك بتاريخ 24/03/1997 لمزاولة مهامه؛
 - وفي سنة 2002 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-293 الصادر تاريخ 10/09/2002 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-338 الصادر تاريخ 30/10/1995 المتعلق بإعادة قائمة عمليات التأمين وحصرها وقد سمح بوضع مجموعة من المعلومات الضرورية بهدف تسهيل عمليات التأمين؛

¹ بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014 ص 137

² شرفوح ويزة، مرجع سبق ذكره، ص 30

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

- وفي سنة 2003 تم إصدار الأمر 03/12 بتاريخ 26/08/2003 المتعلق بالإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا طبقا للمادة الأولى منه والتي تنص على فرض اكتتاب عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية على جميع مالكي العقارات المبنية في الجزائر وقد تم تطبيق هذا الأمر ابتداءك من 01/09/2004 وذلك طبقا للمراسيم التنفيذية رقم (14-268 / 14-269 / 14-271 272-14) الصادرة بتاريخ 29/08/2004 خاصة بالتأمين ضد الكوارث الطبيعية؛
- وفي سنة 2006 تم تعديل الأمر رقم 95-97 بتاريخ 25/01/1995 بموجب القانون رقم 06-04 الفكر تاريخ 20/02/2006 العدل والمجتمع واهم ما جاء فيه:
 - تحفيز النشاط عن طريق تنويع المنتجات التأمينية والاستجابة للمتطلبات المتعاملين وضمان حماية أكبر حقوق المؤمنين وشفافية أكثر في النسب؛
 - عادة التنظيم الجهاز الرقابي على الثامن من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على قطاع التأمين؛
 - وفي سنة 2007 تم إصدار الأمر رقم 07-153 تاريخ 22 ماي 2007 والذي يحدد الشروط والظروف الأربعة للتوزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية؛
 - والأمر رقم 60-117 الصادر في 06 أوت 2007 والذي يحدد متحات التأمين التي يمكن توزيعها وتسمح هذه الترتيبات الجديدة بتكثيف شبكة توزيع التأمين وتحسين معدل تغطية سوق التأمين وكذا الوصول إلى عملاء البنك؛
 - وفي سنة 2008 تم تحديد النسبة القصوى لمساهمة أي بنك عمومي أو خاص ينشط في الجزائر في رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين ب 15 %.
- أما عن آخر تحديثين في قوانين التأمين فهي كالتالي:
 - يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي الممضي من قبل الوزير الأول، عبد العزيز جراد وبناء على تقرير وزير المالية.
 - ووفقا لهذا المرسوم، فإن التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدى ينخرط فيه أشخاص طبيعىون أو معنويون يدعون ب "المشاركين"، حيث يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي بدفع

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة" وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين و تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها، بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي¹.

– مشروع قانون التأمينات الجديد (2023): تم إعداد مشروع قانون جديد يهدف إلى:

- تعزيز ملاءة وحوكمة شركات التأمين؛
- تطوير التأمين التكافلي؛
- تعزيز الرقمنة في القطاع؛
- توسيع نطاق التأمين ليشمل تخصصات جديدة؛
- إعادة تنظيم هيئة الإشراف على قطاع التأمينات.²

المطلب الثالث: مؤشرات تطور قطاع التأمين في الجزائر:

أولاً: عدد الشركات العاملة في الجزائر:

في الجزائر، يشهد قطاع التأمين تطوراً تدريجياً من حيث التشريعات والهياكل التنظيمية وتنوع المنتجات التأمينية، سواء في مجال التأمينات العامة أو تأمينات الحياة. وتضم السوق الجزائرية عدداً من الشركات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى فروع لشركات أجنبية، تسعى جميعها لتلبية احتياجات الزبائن من خلال عروض تأمينية متعددة تشمل التأمين على المركبات، والممتلكات، والحياة، والصحة، وغيرها. ويتضمن الجدول التالي عرض أبرز شركات التأمين النشطة في الجزائر، مع تقديم لمحة عن نوعية خدماتها ومجالات تخصصها:

الجدول رقم (4): شركات التأمين النشطة في الجزائر

ملاحظات إضافية	الموقع الرسمي	نوع التأمين	اسم الشركة
أكبر شركة تأمين حكومية	https://www.saa.dz	تأمينات عامة	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)

¹ متاح على الموقع الرسمي لوزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz تم الاطلاع بتاريخ: 31 ماي 2025

² مشروع قانون التأمينات: تنوع المنتجات وتطوير التأمين التكافلي وتعزيز الرقمنة، متاح على الموقع <https://www.aps.dz>

، تم الاطلاع بتاريخ: 31 ماي 2025

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي
خلال الفترة (2011-2021)

شركة حكومية رائدة	https://www.caar.dz	تأمينات عامة وإعادة تأمين	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)
من الشركات الحكومية الكبرى	https://www.caat.dz	تأمينات عامة	الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)
متخصصة في تأمين قطاع الطاقة	https://www.cashassurances.dz	تأمينات صناعية ومحروقات	شركة تأمين المحروقات (CASH Assurances)
تعاضدية وطنية للفلاحين	https://www.cnma.dz	تأمينات فلاحية واجتماعية	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA)
شركة خاصة	https://www.ciar.dz	تأمينات عامة وإعادة تأمين	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)
شركة خاصة متعددة الخدمات	https://www.2a-assurances.com	تأمينات متعددة	الجزائرية للتأمينات (2 Assurances)
مدرجة في البورصة	https://www.allianceassurances.com.dz	تأمينات متعددة	أليانس للتأمينات (Alliance Assurances)
فرع لشركة ترست العالمية	https://www.trustalgeria.com	تأمينات عامة وإعادة تأمين	شركة ترست الجزائر (Trust Algeria)
شركة تأمين خاصة	https://www.salama-assurance.com	تأمينات عامة	سلامة للتأمينات الجزائر (Salama Assurances Algérie)
فرع لشركة AXA العالمية	https://www.axa.dz	تأمينات عامة وحياة	أكسا الجزائر (AXA Assurances Algérie)
متخصصة في	https://www.macirvie	تأمينات على الحياة	ماكير في (Macir Vie)

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي
خلال الفترة (2011-2021)**

تأمين الحياة	.com		
فرع BNP Paribas Cardif	https://www.cardif.dz	تأمينات على الحياة	كارديف الجزائر (Cardif El Djazaïr)
شركة مختصة بتأمينات الحياة	https://www.aglic.dz	تأمينات على الحياة	الشركة الجزائرية للحياة (AGLIC)
شركة خاصة	https://www.tala.dz	تأمينات على الحياة	تامين لايف الجزائر (TALA)
تابعة لشركة CAAR	https://www.caarama.dz	تأمينات على الحياة	كراما للتأمينات (Caarama Assurances)
خاصة بقطاع التربية والثقافة	https://www.maatec.dz	تأمينات اجتماعية	التعاضدية الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC)
متخصصة في ضمان القروض	https://www.sgci.dz	ضمان القروض العقارية	شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)
الشركة الوحيدة لإعادة التأمين	https://www.ccr.dz	إعادة تأمين	الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

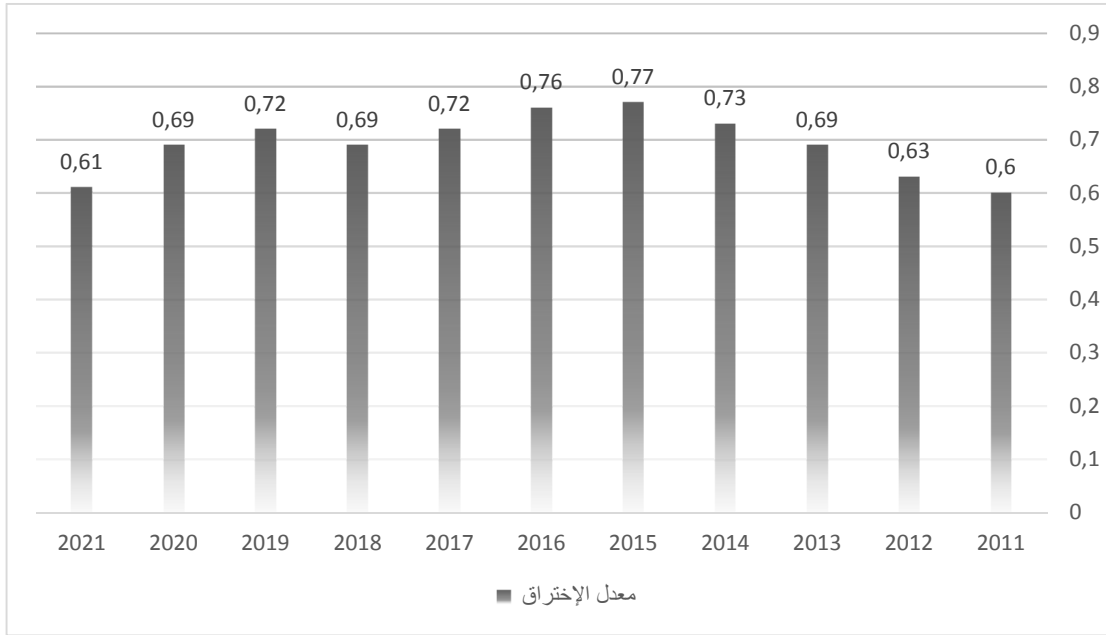
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المواقع الرسمية للشركات.

ثانيا: مساهمة قطاع التأمين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

بما أن معدل الاختراق هو نسبة رقم أعمال قطاع التأمين (إجمالي الأقساط المحصلة) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويستخدم كمؤشر نسبي لقياس مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي والشكل الموالي يوضح تطور معدل الاختراق في الجزائر في الفترة 2011-2021:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

الشكل رقم (4): معدل اختراق التأمين في الجزائر بين 2011 و 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات للسنوات (2011-

2021)، على الموقع : <https://cna.dz> ، تم الاطلاع بتاريخ : 2025/05/26

حسب الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور معدل اختراق التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011 - 2021 يمثل صورة واضحة لحالة ركود نسبي في نمو القطاع التأميني، إذ تراوحت النسبة بين 0.6% و 0.61%، وهي نسب تُعد ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية. سجّل القطاع ذروته في 2015 بنسبة 0.77%، قبل أن يعرف تراجعاً مستمراً بلغ أدناه في 2018 (0.69%)، ثم شهد تحسناً طفيفاً في 2019 و 2020، رغم تداعيات جائحة كوفيد-19، ما يعكس ربما بعض التحركات الإصلاحية أو ارتفاع الوعي بالآزمات. غير أنه في السنة التالية 2021 اتسمت بتدني ملحوظ إلى أن وصلت ل 0.61 لتتمتع بنوع من الاستقرار دون أن يشهد القطاع قفزة نوعية في تلك الفترة. تعكس هذه المؤشرات غالباً وجود اختلالات هيكلية أبرزها محدودية الثقافة التأمينية لدى الأفراد، ضعف تنوع المنتجات، واعتماد السوق بشكل كبير على التأمينات الإلزامية.

ثالثاً: **حجم الأقساط المحصلة (الإنتاج):** من خلال تحليل الشكل رقم (5) أدناه يوضح لنا تطور إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2021، ويُقاس بالملايين من الدينار الجزائري

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

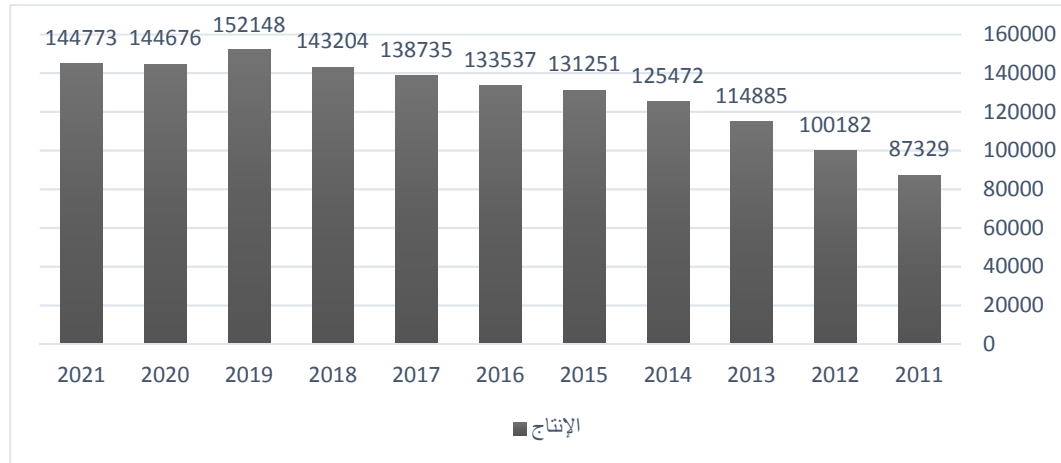
(DA). يبين المنحنى اتجاهًا عاماً نحو النمو التدريجي في الإنتاج، مع تسجيل بعض التقلبات الطفيفة في بعض السنوات.

بدأ الإنتاج في سنة 2011 بقيمة 87329 مليون DA، ثم عرف ارتفاعاً ملحوظاً في 2017 بنسبة 3%، ما يدل على تحسن في نشاط قطاع التأمين. استمر النمو بنسب متوسطة بين 3% إلى 5% خلال الفترة من 2017 إلى 2019، ليصل الإنتاج إلى 152148 مليون DA. يعكس هذا الأداء تطوراً تدريجياً ومستمراً يعكس توسع نشاط شركات التأمين واستقرار السوق.

لكن في سنة 2020، يُلاحظ تراجع في الإنتاج بنسبة 5%، وهو الانخفاض الوحيد خلال الفترة ويرجح أن يكون مرتبطاً بتأثيرات جائحة كوفيد-19، التي أثرت سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية بما في ذلك التأمين.

بعد هذا الانخفاض، عاد الإنتاج للارتفاع في السنة التي تليها، في 2021، حيث بلغ الإنتاج 144773 مليون DA. هذا يعكس قدرة القطاع على التعافي والنمو المستمر رغم الأزمات. بشكل عام، يظهر الشكل أن قطاع التأمين في الجزائر يشهد تطوراً إيجابياً على المدى الطويل، مع مؤشرات على الاستقرار والنمو التدريجي.

الشكل رقم (5): تطور إنتاج التأمين 2011-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات للسنوات (2011-

2021)، على الموقع: <https://cna.dz/>، تم الاطلاع بتاريخ: 2025/05/26

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر:

أصبح الشمول المالي أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وتعزيز الاندماج الاقتصادي من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، في الجزائر برز الاهتمام بالشمول المالي في السنوات الأخيرة كجزء من الرؤية الاقتصادية الجديدة التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد، تقليص الاعتماد على الربيع النفطي، وتحديث المنظومة المالية. وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية، إلى جانب تحسين الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع.

المطلب الأول: جهود بنك الجزائر في دعم الشمول المالي:

- من بين الإجراءات التي اعتمدها البنك المركزي في طريقه لدعم وتعزيز الشمول المالي ما يلي:¹
- إصدار بنك الجزائر لائحة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، وهي متعلقة بتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب التمويل للاقتصاد الوطني. حيث يفتح التمويل الإسلامي وما يمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة، يمكن أن نقول إن بنك الجزائر قد استجاب إلى شريحة واسعة من المتعاملين بما يخدم الشمول المالي والاقتصاد الوطني ككل؛
 - أصدر بنك الجزائر مذكرة إعلامية موجهة للبنوك والمؤسسات المالية يحثهم فيها على تشجيع العملاء على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير نقدية، لا سيما الشيكات والتحويلات المصرفية والبطاقات المصرفية؛
 - كما تم تشجيع الوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية تخص على وجه الخصوص منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للعملاء؛
 - من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB والدفع بالبطاقات البنكية؛

¹ عماد غزاري، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19، مجلة التمويل والتنمية المستدامة،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

- تزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني TPE بدون تكاليف إضافية.
- من جهة أخرى أكد بنك الجزائر على إجراءات من شأنها تحسين الشمول المالي في الجزائر سيما من خلال التأكيد على تحسين قدرة البنوك والمؤسسات المالية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، وكذا تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، وهي من يتعين على المصارف تطويرها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار وإدارة أفضل للمخاطر.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

أولاً: مؤشر امتلاك حساب بنكي

الجدول رقم (5): نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في

الجزائر في الفترة (2011-2021)

المؤشر \ السنة	2011	2014	2017	2021
نسبة امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية %	33.3%	50.5%	42.8%	44.1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي - قاعدة بيانات الشمول المالي

العالمية Global Findex، للسنوات (2011-2021)، على الرابط

<https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are> ، تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/30

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، ويكشف عن تذبذب في هذا المؤشر. ففي عام 2011، بلغت النسبة 33.3%، ما يعكس ضعف الاندماج المالي آنذاك، نتيجة لمحدودية البنية التحتية المصرفية وضعف الوعي المالي. غير أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2014، لتصل إلى 50.5%، وهو ما يمكن تفسيره بإطلاق مجموعة من المبادرات والإصلاحات لتوسيع قاعدة الزبائن وتحديث الخدمات المصرفية.

إلا أن هذه الديناميكية الإيجابية لم تستمر، حيث تراجعت النسبة في عام 2017 إلى 42.8% وهو ما قد يعكس إما تباطؤاً في تنفيذ الإصلاحات أو صعوبات اقتصادية أثّرت على قدرة المواطنين على

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

الانخراط في المنظومة المالية. وفي عام 2021، استقرت النسبة نسبياً عند 44.1%، ما يشير إلى بطء في وتيرة التقدم، رغم محاولات الدولة في السنوات الأخيرة الدفع بالرقمنة وتحسين الخدمات المالية.

ثانياً: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

إن هذا المؤشر هو مقياس لنسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا أموالاً من مؤسسات مالية رسمية ويوضح الجدول الموالي تطور هذا المؤشر في الجزائر في الفترة 2011-2021 كالتالي:

الجدول رقم (6): نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض في الجزائر في الفترة (2011-

2021)

السنوات \ المؤشرات		المجموع		حسب الجنس		حسب السن	
				ذكور	اناث	24-15	+25
2011	1%	3%	0%	0%	2%		
2014	6%	7%	5%	5%	6%		
2017	5%	7%	3%	1%	7%		
2021	4%	5%	2%	2%	5%		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي - قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية

Global Index ، للسنوات (2011-2021) ، على الرابط :

<https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are> ، تم الاطلاع بتاريخ : 2025/05/30

تظهر البيانات أن نسبة الأفراد البالغين في الجزائر الذين يمتلكون حسابات اقتراض بلغت 4% سنة 2021، وهي أعلى نسبة مسجلة، إلا أنها تبقى منخفضة مقارنة بباقي الدول العربية. كما يتضح وجود فجوتين رئيسيتين، الأولى بين الجنسين بنسبة 3% لصالح الذكور، والثانية بين الفئات العمرية، حيث يمتلك الكبار حسابات اقتراض بمعدل يفوق الشباب بنسبة 3%. فعلى سبيل المثال، في عام 2017 بلغت النسبة 7% للكبار مقابل 1% فقط للشباب. ويُعزى تدني ملكية الشباب لحسابات الاقتراض إلى اعتمادهم على الاقتراض من العائلة والأصدقاء، نتيجة لغياب الحسابات المالية الرسمية لديهم، ورفضهم للتعامل بالفائدة لأسباب دينية. كما تسهم التكلفة المرتفعة للاقتراض وامتناع البنوك عن تمويل المشاريع الصغيرة وضعف الجدارة الائتمانية للأفراد في تفاقم هذا الوضع.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2021-2011)

ثالثا: مؤشر الادخار:

مؤشر الادخار هو مؤشر يقيس نسبة ادخار الأفراد في مؤسسات مالية رسمية ويعكس مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد والجدول التالي يمثل تطورا لنسب هذا المؤشر في الجزائر في الفترة 2011-2021 كالتالي:

الجدول رقم (7): نسبة البالغين الذين ادخروا أموالا في مؤسسة مالية رسمية في الجزائر في الفترة (2021-2011)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة %	5%	7%	9%	10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي - قاعدة بيانات الشمول

المالي العالمية Global Findex ، للسنوات (2021-2011) ، على الرابط :

<https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are> ، تم الاطلاع بتاريخ : 2025/05/30

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة البالغين في الجزائر الذين يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية تحسناً تدريجياً خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت هذه النسبة من 5% في عام 2011 إلى 10% في عام 2021. هذا التطور الإيجابي يعكس بداية توجه نحو تعزيز الشمول المالي في البلاد، لكنه ما زال يمثل نسبة منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة أمام توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية. أحد أبرز هذه التحديات هو محدودية الوصول إلى البنوك والمؤسسات المالية خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف البنية التحتية المالية. إضافة إلى ذلك، تلعب عوامل ثقافية واجتماعية دوراً هاماً، حيث لا تزال ثقة كثير من السكان في النظام المصرفي منخفضة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف التوعية المالية ونقص المعرفة بالخدمات المالية المتاحة. كما أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي يشكل عائقاً كبيراً.

رابعا: مؤشرات استخدام الخدمات المالية الرقمية

أ . عمليات السحب والرفع الإلكترونيين: نوضح عمليات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر في

الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي
خلال الفترة (2011-2021)

الجدول رقم (8): تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر للفترة (2011-2021)

السنوات	عدد أجهزة السحب الآلي	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	أجهزة الدفع الإلكتروني	ع. إ لمعاملات الدفع
2011	647	5271326	3047	13039
2013	475	5280881	2986	19470
2015	570	6868031	3035	65501
2017	1443	8310170	11985	122694
2019	1621	9929652	23762	274624
2021	3053	87722789	37561	2150529

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وموقع تجمع النقد الآلي على الرابط:

<https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/>

تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر شهدت نموا تدريجياً ملحوظاً خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفع من 647 جهازاً سنة 2011 إلى 3,053 جهازاً سنة 2021. هذا النمو بنسبة تفوق 123% يدل على توجه الدولة نحو تعميم الخدمات المصرفية الإلكترونية وتسهيل الوصول إلى النقود عبر مختلف مناطق البلاد.

ارتفع عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي بشكل كبير، حيث بلغ حوالي 6.8 مليون عملية في 2015، ووصل إلى 87.7 مليون عملية في 2021. هذا الارتفاع يعكس زيادة الاعتماد على السحب الإلكتروني من قبل المواطنين، نتيجة لتوسع استخدام البطاقات البنكية وانتشار أجهزة الصراف الآلي.

بالرغم من بقاء الأرقام منخفضة نسبياً، إلا أن عدد عمليات الدفع الإلكتروني شهد تطوراً ملحوظاً حيث انتقل من 3,047 عملية فقط سنة 2011 إلى 37,561 عملية في 2021، أي بزيادة تفوق 7 أضعاف خلال عشر سنوات. يشير هذا إلى بداية تحول تدريجي نحو الدفع الرقمي، لكنه لا يزال بحاجة إلى تعزيز الثقة والتوعية لدى المواطنين.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

بلغ العدد الإجمالي لمجمل عمليات الدفع (السحب + الدفع الإلكتروني) حوالي 13 ألف عملية سنة 2011، ليرتفع إلى أكثر من 2.1 مليون عملية سنة 2021. هذا النمو يعكس التطور التدريجي في استخدام الخدمات المالية الإلكترونية في الجزائر.

تكشف بيانات الجدول رقم (8) عن توسع كبير في البنية التحتية للسحب الآلي ونمو مطرد في عمليات السحب، يقابله تطور أبطأ نسبياً في عمليات الدفع الإلكتروني. ويتضح أن ثقافة السحب النقدي ما تزال مهيمنة، وهو ما يتطلب جهوداً إضافية من الجهات المعنية لتشجيع المواطنين على استخدام الدفع الإلكتروني، عبر التوعية وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية.

ب. نشاط الدفع على الإنترنت: شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت الإنترنت عاملاً محورياً في جميع مناحي الحياة، من الاقتصاد والتعليم إلى الصحة والإدارة. هذا التحول الرقمي شمل مختلف دول العالم، بما في ذلك الجزائر، التي عرفت خلال السنوات الأخيرة خطوات متسارعة نحو رقمنة المجتمع وتعزيز البنية التحتية لشبكات الاتصال. وقد انعكس ذلك في تزايد عدد مستخدمي الإنترنت وتحسن جودة الخدمات الرقمية. ويعتبر تتبع تطور نشاط الإنترنت في الجزائر خلال العقد الماضي مؤشراً مهماً على مدى تقدم البلاد في هذا المجال الحيوي، كما يساعد على فهم ديناميكيات التحول الرقمي محلياً. وفيما يلي جدول يوضح تطور هذا النشاط خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2021 كالتالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي
خلال الفترة (2011-2021)

الجدول رقم (9): نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر في الفترة 2011-2021

السنة	هاتف /اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمات إدارية	خدمات	بيع ممتلكات	العدد الإجمالي للمعاملات
2011								غ.م
2014								غ.م
2016	6.536	388	51	391	0	0	0	7.366
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844
2018	138495	861	6439	29722	1145	0	0	176982
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	4593.960
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	7821346

المصدر: من موقع تجمع النقد الآلي عبر الرابط: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>

تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/27

يظهر الجدول رقم (8) تطور نشاط الدفع عبر الإنترنت في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2021. يمكن ملاحظة نمو ملحوظ ومستمر في عدد المعاملات الإلكترونية، حيث انتقل العدد الإجمالي من 7,366 معاملة فقط في عام 2016 إلى أكثر من 15 مليون معاملة في عام 2023، مما يعكس تزايد الثقة والاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في البلاد.

في السنوات الأولى (2016-2017)، كان النشاط ضعيفاً ومحدوداً في مجالات الاتصالات والفواتير. لكن مع مرور السنوات، توسعت الاستخدامات لتشمل خدمات إدارية وتجارية وخدمات التأمين والنقل، وصولاً إلى بيع الممتلكات بحلول 2021.

يعكس هذا التطور جهود الدولة والمؤسسات المالية لتعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، كما يشير إلى تحول سلوك المستهلك الجزائري نحو الاقتصاد الرقمي. ويُعد هذا النمو مؤشراً إيجابياً على توجه الجزائر نحو التحول الرقمي وتبني التقنيات الحديثة في المعاملات المالية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي في الجزائر:

برزت الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، باعتباره أداة استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي وتقليص الفوارق الاجتماعية. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تهيئة بيئة مالية وتنظيمية متكاملة تُمكن جميع فئات المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية الحديثة، بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي وتوجهات الاقتصاد العالمي ومن أبرز هذه التحديات ¹:

❖ إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛

❖ ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب 4.1% .. الخ؛

❖ تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد لا سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة؛

❖ معدل النمو في 2009 قدر ب 2.2%، وهو مستوي غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة، لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.

كما أن من بين هذه التحديات أيضا ضعف الثقافة المالية لدى فئات واسعة من المواطنين، وغياب الثقة في النظام المصرفي، إضافة إلى التفاوت الجغرافي في التغطية البنكية بين المدن الكبرى والمناطق الريفية والنائية. كما أن بعض الفئات، مثل النساء والشباب والعاملين في القطاع غير الرسمي، لا تزال تعاني من صعوبة الوصول إلى خدمات مالية ملائمة لاحتياجاتها. وتفرض هذه العوامل على السلطات العمومية والقطاع المالي ضرورة تبني سياسات فعالة وشاملة لتعزيز الشمول المالي، بهدف بناء اقتصاد أكثر عدالة واستدامة.

¹ بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا -، مجلة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي
خلال الفترة (2011-2021)

المبحث الثالث: تحليل مساهمة قطاع التأمين في دعم الشمول المالي في
الجزائر في الفترة 2011-2021

يمثل قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية في تحقيق الشمول المالي، لما يوفره من أدوات للحماية من المخاطر المالية، وضمان الاستقرار الاقتصادي للأفراد والمؤسسات. وفي السياق الجزائري، بدأت ملامح مساهمة قطاع التأمين في دعم الشمول المالي تتضح بشكل أكبر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، خاصة في ظل التوجه نحو الرقمنة وتوسيع قنوات الوصول إلى الخدمات التأمينية.

المطلب الأول: تطور منتجات وخدمات التأمين في إطار دعم الشمول المالي في الفترة
(2011-2021)

مع تزايد وعي المستهلك وارتفاع مستوى التطلعات، لم يعد التأمين يقتصر على الأشكال التقليدية فحسب، بل أصبح مطالبًا بابتكار منتجات جديدة وخدمات أكثر مرونة وفعالية، تستجيب لمتطلبات السوق المعاصر، وتتماشى مع التطورات التكنولوجية والرقمية. فالتحدي اليوم لم يعد فقط في تقديم تغطية، بل في كيفية تصميم منتج تأميني متكامل، سهل الوصول، وملئم لاحتياجات فئات مختلفة من الزبائن. من هنا، بات تطوير منتجات وخدمات التأمين ضرورة استراتيجية لضمان ديمومة القطاع، وتعزيز قدرته التنافسية، والمساهمة في الإدماج المالي والتنموي، مما يفتح آفاقًا جديدة أمام شركات التأمين في الجزائر لتحديث نماذج أعمالها وتوسيع نطاق تغطياتها.

أولاً: تطور الخدمات والمنتجات التقليدية: نوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور إنتاج خدمات قطاع التأمين في الجزائر في الفترة

السنة / الفرع	2011	2013	2015	2017	2019	2021
السيارات	43552	60754	66202	64111	69396	61907
الحريق والمخاطر المتنوعة	28909	36470	41949	45761	51371	60225
النقل	5708	5436	5745	5926	6369	6672
المخاطر الزراعية	1626	2786	3757	2625	2684	2157
التأمين الشخصي	7043	8564	10316	13253	14118	13229
تأمين الائتمان	489	873	1149	1901	2322	2474

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات، للسنوات (2011-

2021)، عبر الرابط : <https://cna.dz/notes-statistiques/> ، تم الاطلاع بتاريخ 2025/06/05

يشير جدول تطور إنتاج خدمات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2011-2021 إلى نمو ملحوظ في معظم فروع التأمين، رغم بعض التذبذبات. فقد عرف فرع التأمين على السيارات ارتفاعا تدريجيا من 2011 إلى 2019، قبل أن يسجل تراجعا واضحا في 2021، ما قد يُعزى إلى تأثيرات الأزمة الصحية العالمية وانكماش سوق المركبات. بالمقابل، شهد فرع الحريق والمخاطر المتنوعة تطورا مستمرا، حيث تضاعف تقريبا خلال العقد، ما يعكس وعيا متزايدا لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية حماية الممتلكات. أما فرع النقل، فبقي نموه محدودا رغم تحسنه الطفيف، في حين عرفت التأمينات الزراعية صعودا حتى 2015 ثم انخفضت بشكل تدريجي، ربما بسبب ضعف الإقبال أو غياب الدعم الكافي. في المقابل، سجل التأمين الشخصي نموا جيدا إلى غاية 2019، ثم عرف تراجعا طفيفا في 2021، نتيجة للضغوط الاقتصادية. كما يُلاحظ تطور كبير في فرع تأمين الائتمان، ما يشير إلى توسع استعمال هذا النوع من الحماية المالية في النشاط التجاري. يُظهر هذا الجدول توجهًا عامًا نحو تنويع خدمات التأمين في الجزائر، مع ضرورة معالجة التحديات التي تواجه بعض الفروع للحفاظ على ديناميكية القطاع.

ثانيا: الخدمات الحديثة (تطور التأمين التكافلي)

تعتبر شركة سلامة للتأمينات المقدم الوحيد لخدمات التأمين التكافلي في الجزائر منذ إنشائها سنة 2006 بعد استحواذها على شركة البركة والأمان للتأمين المنشأة سنة 2000م. ويقدر سوق التأمين التكافلي بنسبة تصل إلى 4 % من سوق التأمينات في الجزائر سنة 2007 وقد حققت شركة سلامة للتأمينات سنة 2020 رقم أعمال يفوق 4.6 مليار دج مقابل 5.4 مليار دج مما يعني تراجع بنسبة 15% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، أي انخفاض بقيمة 793 مليون دج وهو انخفاض راجع إلى الأزمة الصحية التي أثرت بشدة على قطاع التأمينات، حيث أن أكبر خسارة مست فرع تأمين السيارات بسبب انخفاض عدد حوادث المرور أثناء فترة الحجر الصحي.

وبخصوص مستوى تسوية مطالبات التأمين، فقد بلغ سنة 2020 قرابة 2.3 مليار دج مقابل 2.4 مليار دج سنة 2019، أي انخفاض بنسبة 5% بسبب الحجر الصحي الذي شهدته كل ولايات الوطن. أما التسويات الخاصة بفرع الحريق، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 53% إثر تسوية مطالبة تأمين هامة بمبلغ 310 مليون دج. وبشأن استثمارات الشركة سنة 2020، فقد سجلت ارتفاعا ب 917 مليون دج، حيث

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

انتقلت من 6.2 مليار دج سنة 2019 إلى 7.1 مليار دج سنة 2020¹، وذلك إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 1-21 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير سنة 2021 يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي، والذي رغم تأخره ونقائصه إلا أنه ثمن باعتباره أول تشريع جزائري للتأمين التكافلي، حيث نصت المادة 4 منه أن التأمين التكافلي يمارس من خلال شركة تمارس عمليات التأمين التكافلي حصريا أو من خلال تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي، وعلى إثر هذا المرسوم قررت شركات تأمين تجارية فتح نوافذ للتأمين التكافلي لتلبية حاجيات الفئة التي ترفض التأمين التجاري لأسباب دينية لتأمين أخطارهم بطريقة شرعية من خلال نوافذ التأمين التكافلي.²

مما سبق نستنتج أن تطور منتجات وخدمات التأمين في الجزائر، بما في ذلك التأمين التكافلي، أثر بشكل ملحوظ على دعم الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة. فقد ساهم تنويع العروض التأمينية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، من خلال توفير حلول تأمينية تتناسب احتياجات فئات مختلفة من المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. وقد مكنت التطورات الحاصلة في فروع مثل التأمين على الحريق والمخاطر المتنوعة، والتأمين الشخصي، من تعزيز ثقة المواطنين والمؤسسات في أهمية التأمين كأداة لحماية الأصول والمداخيل، وهو ما شجع على دمج فئات جديدة في الدورة الاقتصادية الرسمية.

من جهة أخرى، برز التأمين التكافلي كآلية فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث يوفر بديلاً متوافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ما جعله أكثر قبولا لدى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، لا سيما في المناطق ذات الحساسية الدينية أو لدى الفئات التي تتجنب التأمين التقليدي. هذا النوع من التأمين مكّن من استقطاب صغار الحرفيين والفلاحين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين كانوا يعانون من

¹ كاسحي موسى، دهليس عادل، قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 21-81 الذي ينظم نشاط التأمين التكافلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التأمين التكافلي في الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، يوم 24 ماي

² خيفاوي خيرة، التأمين التكافلي عرض تجارب دول إسلامية، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

الإقصاء المالي. كما شجّع على تغطية فئات لم تكن مستهدفة سابقًا من قبل السوق التقليدية، عبر عروض ميسرة ومرنة.

بالتالي، فإن تطور منتجات التأمين، مدعومًا بانتشار التأمين التكافلي، ساهم في تقليص الفجوة المالية، وتحسين الاندماج الاقتصادي، ودعم الاستقرار الاجتماعي، مما جعله أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الثاني: تجارب بعض شركات التأمين الجزائرية في رقمنة التأمين لتفعيل الشمول المالي

أدركت الجزائر أهمية التحول الرقمي في هذا السياق، فباشرت خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى رقمنة قطاع التأمين، بما يسمح بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التأمينية، وتبسيط إجراءاتها، وتحسين فعاليتها. ويهدف هذا المسار إلى جعل التأمين أكثر قربًا من المواطن، سواء من خلال المنصات الرقمية، أو عبر التكامل بين المؤسسات البنكية وشركات التأمين.

أولاً: تجربة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CaaR

تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) من أوائل شركات التأمين في الجزائر التي تبنت التحول الرقمي، حيث بدأت منذ 2016 باستخدام الدفع الإلكتروني وأجرت أكثر من 100,000 معاملة. أبرمت اتفاقيات مع بنك CPA لتمكين الاكتتاب والدفع عبر الإنترنت لمنتجات مثل التأمين متعدد الأخطار للسكن، ثم توسعت لاحقًا لتشمل تأمين الكوارث الطبيعية.

كما أطلقت شركتها الفرعية CAARAMA بوابة إلكترونية وتطبيقًا للهاتف المحمول (My Caarama) يمكنان العملاء من الاكتتاب، الدفع، وإدارة عقود التأمين عن بُعد، سواء عبر بطاقة CIB أو بطاقة EDAHABIA. وقد أصبحت CAARAMA أول شركة توفر إدارة إلكترونية كاملة لعقود التأمين، مع تطبيقات ذكية تتيح تحديد الأسعار، الإبلاغ عن الكوارث، وتحديد أقرب وكالة. هذه المبادرات الرقمية تعكس التزام الشركة بالتحول الرقمي، وتعزز الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات التأمين لفئات أوسع من السكان.¹

¹ شراكة صبرينة، متطلبات التحول الرقمي في قطاع التأمين الجزائري، مجلة التطوير والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

ثانيا: تجربة شركة التأمين الجزائرية CAAT

اعتمدت شركة التأمين الجزائرية CAAT نهجاً تدريجياً في رقمنة خدماتها التأمينية، سعياً منها لمواكبة التحول الرقمي وتعزيز فعالية خدماتها. حيث بدأت الشركة باستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل التطبيقات الذكية، المواقع الإلكترونية، تحليل البيانات، والتقنيات الرقمية المتقدمة، لتحسين جودة الخدمات المقدمة وتسريع الإجراءات المرتبطة بالتأمين، مثل الاكتتاب، تسوية المطالبات، ومتابعة العقود. وقد ساعد ذلك فروعها، مثل وكالة ميلة، على تحسين العلاقة مع العملاء، جذب مؤمنين جدد، وزيادة الطلب على منتجات التأمين، مما انعكس إيجاباً على الإيرادات ومستوى رضا الزبائن.

فيما يخص الخدمات التأمينية عبر الإنترنت، أطلقت CAAT منصات إلكترونية تمكن العملاء من الاطلاع على عروض التأمين وأسعارها، ومع ذلك، لا تزال بعض الوظائف الإلكترونية المهمة غير مفعلة بالكامل، مثل إمكانية شراء الوثائق أو تعديلها مباشرة من الإنترنت ويعود ذلك إلى عدة تحديات ورغم هذه التحديات، تبقى شركة CAAT من المؤسسات السبّاقة في رقمنة القطاع التأميني في الجزائر وتسعى لتطوير تجربة الزبون من خلال إدخال أنظمة دفع إلكتروني آمنة، وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة عبر الإنترنت. ومن المنتظر أن تتطور هذه التجربة تدريجياً لتشمل الاكتتاب والدفع الكامل عبر الإنترنت وإطلاق تطبيقات ذكية تسهل العملية التأمينية بالكامل، مما يضع CAAT في موقع ريادي ضمن مسار رقمنة قطاع التأمين وتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر.¹

ثالثا: تجربة شركة Macir Vie

تتعد شركة Macir Vie نموذجاً رائداً في رقمنة قطاع التأمين في الجزائر، حيث اعتمدت على الابتكار كأحد محاور استراتيجيتها لتقديم خدمات تأمينية عصرية ومتطورة. فقد نجحت في دمج نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) الذي ربط كافة أقسام الشركة بشبكة موحدة، ما سمح بتحسين الإدارة والتفاعل الداخلي بشكل فعال.

كما أدخلت خدمات البرمجيات كخدمة (SaaS) مثل E-Adhérent وE-Santé، التي مكنت المؤمن لهم من تتبع طلباتهم ومتابعة ملفاتهم في الوقت الفعلي، مع ضمان الأمان الرقمي عبر رموز QR. وسعت الشركة كذلك إلى توسيع وسائل الدفع الإلكتروني، حيث توفر خدمات الدفع عبر البطاقات البنكية CIB وEdahabia، إضافة إلى التحويلات الإلكترونية، ما يسهل على الزبائن الاكتتاب وتسديد الأقساط

¹ بولديان أسماء، سهام بارة، مرجع سبق ذكره، ص 58

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

عبر الموقع أو التطبيق دون الحاجة للتنقل. ومن أبرز ابتكاراتها إطلاق أول بطاقة تأمين رقمية في الجزائر خاصة بتأمين السفر، تحتوي على كل المعلومات اللازمة ويمكن استخدامها في المطارات أو لدى الشركاء الأجانب مع إمكانية التحقق من صحتها إلكترونياً. هذه المبادرات تعكس التزام Macir Vie الجاد بالتحول الرقمي، وتسهم في تحسين تجربة الزبون، وتدعم الشمول المالي والرقمي، مما يعزز مكانتها كشركة تأمين حديثة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي.¹

رابعاً: تجربة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)

شهد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) تحولاً رقمياً مهماً من خلال إطلاق مجموعة من المنصات الرقمية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمة وتسهيل وصول المواطنين إلى مختلف الأدوات دون الحاجة للتنقل.

من أبرز هذه الخدمات "بوابة الهناء"، التي تتيح للمؤمن لهم اجتماعياً طلب بطاقة الشفاء، والتصريح بعطلة الأمومة، وطلب تعويض العطلة المرضية ورأسمال الوفاة، إضافة إلى متابعة استهلاك الأدوية وطباعة كشوف الحساب—all بطريقة مبسطة وآمنة. كما وفّر الصندوق بوابة "التصريح عن بعد" التي تتيح لأرباب العمل إنجاز جميع التصريحات وتحديث المعلومات وتسديد الاشتراكات إلكترونياً، ما يضمن احترام آجال الدفع وتقليل العبء الإداري. أما "الأرضية الرقمية للتعاقد"، فهي منصة موجهة للمتعاملين الصحيين لتسيير علاقاتهم مع الصندوق إلكترونياً من حيث إرسال الفواتير وتحميل الوثائق ومتابعة ملفاتهم، في حين ما تزال "منصة الدفع الإلكتروني" قيد التفعيل الشامل، رغم بدء استخدامها جزئياً داخل مراكز الدفع. هذه الخطوات تؤكد سعي CNAS لمواكبة التحول الرقمي، وتدعم التوجه نحو شمول مالي أوسع من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات وتعزيز الشفافية والكفاءة.²

مما سبق يتبين بوضوح أن التحول الرقمي في تقديم الخدمات التأمينية والاجتماعية أصبح ركيزة أساسية في دعم الشمول المالي في الجزائر. فقد ساهم إدماج التكنولوجيا الرقمية، من خلال تطبيقات الهاتف، البوابات الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والتأمينية لا سيما لفئات لم تكن مغطاة سابقاً بشكل كافٍ مثل سكان المناطق النائية، النساء، والشباب.

¹ عمارة عبد القادر، عيسات محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 58-59

² قرشي جميلة، خيار إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 62-63

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

كما مكنت هذه الأدوات الرقمية من تقليل الحواجز التقليدية مثل التنقل، الانتظار، والإجراءات المعقدة مما عزز من سرعة وسهولة الاكتتاب في عقود التأمين، طلب التعويضات، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة عدد المنخرطين في هذه الأنظمة، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية.

وعليه، يمكن القول إن رقمنة قطاع التأمين والخدمات الاجتماعية ساهمت في تعزيز الشفافية، وتحسين الكفاءة، وتقوية الثقة في المؤسسات المالية، مما يجعلها فاعلاً مهماً في ترسيخ الشمول المالي، وداعمة فعلية للاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي والتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه رقمنة قطاع التأمين لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

يمكن أن نلخص أهم التحديات التي تواجه رقمنة قطاع التأمين في الجزائر كخطوة لتعزيز الشمول المالي فيما يلي:

- أدت هيمنة القطاع المالي والمصرفي إلى قلة المنافسة، حيث تقدم جميع البنوك وشركات التأمين منتجات مماثلة.¹
- يعاني قطاع التأمين في الجزائر من نقص واضح في الكفاءات البشرية المتخصصة في المجال الرقمي والتكنولوجي، حيث لا تتوفر لدى العديد من المؤسسات التأمينية الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً في مجالات تطوير البرمجيات، تحليل البيانات، إدارة المنصات الرقمية، والأمن السيبراني، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرتها على تصميم وتنفيذ مشاريع رقمية متقدمة ويضعف من فعالية تبني التقنيات الحديثة اللازمة لتعزيز الشمول المالي، ويزيد من اعتمادها على حلول جاهزة أو استيراد الخبرات من الخارج.²
- الإشكالات القانونية والمتمثلة في القصور التشريعي الذي يحوي نظم قانونية خاصة بالقطاع ففي بعض الحالات لا ترقى بعض النصوص إلى الحماية القانونية اللازمة ما يشكل صعوبة عند

¹ بouden مروة، عشوب أمينة ، دور الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ، ميله ، الجزائر ، 2021 ، ص 76

² محمد حاج قاسي، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 2 ، الجزائر ، 2022 ، ص 1107

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها، وطول أمد إثبات تورط الجناة لعله أهم مشكل يؤرق الإدارة التأمينية.¹

- ثقافة الثقة في الملموس، يُعد ضعف ثقافة الثقة في الخدمات الرقمية من أبرز التحديات التي تواجه رقمنة قطاع التأمين في الجزائر، حيث يُفضل الكثير من الأفراد التعاملات الملموسة والورقية على المنصات الإلكترونية، نتيجة الخوف من الاحتيال أو فقدان الحقوق، مما يعيق انتشار الاكتتاب والدفع الإلكتروني ويحدّ من مساهمة الرقمنة في تعزيز الشمول المالي.²
- يشكل ضعف الثقافة الرقمية والمالية لدى شريحة واسعة من المواطنين، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض، تحدياً جوهرياً أمام رقمنة قطاع التأمين في الجزائر، حيث يفتقر الكثير منهم إلى المهارات الأساسية للتعامل مع المنصات الإلكترونية أو يعانون من نقص الوعي المالي اللازم لفهم أهمية التأمين وإجراءاته، كما أن غياب الثقة في المعاملات الرقمية يعمّق هذا التحدي، ويحد من إقبالهم على استخدام الخدمات التأمينية عبر الإنترنت، ما يُبطئ من جهود تعميم الشمول المالي في البلاد.³

¹ مختار فاطمة، بن عزوز بن صابر، ثورة الرقمنة واقع وتحديات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال

الأجراء، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 1، الجزائر، 2024، ص 12

² عوني علل، مشكلة الثقافة الرقمية وإشكالية بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم

الاقتصادية والإدارية، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 33

³ المرجع نفسه، ص 32

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع قطاع التأمين في الجزائر ودوره في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2011-2021)

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2021 قد شهد تحولات ملحوظة باتجاه دعم الشمول المالي، من خلال توسيع عروضه وتنويع منتجاته لتشمل شرائح أوسع من السكان. فقد ساهم إدماج خدمات التأمين، خاصة التأمين التكافلي، في استقطاب فئات لم تكن تغطيها أنظمة التأمين التقليدية، مما عزز من اندماجها في المنظومة المالية الرسمية. كما أن التوجه نحو الرقمنة وتطوير منصات إلكترونية، رغم ما يواجهه من تحديات، ساعد في تسهيل الوصول إلى الخدمات التأمينية، وتقليص الفجوة الجغرافية والزمنية بين المواطن ومؤسسات التأمين. ومع ذلك، فإن مساهمة التأمين في الشمول المالي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهود، خاصة فيما يتعلق بنشر الثقافة التأمينية والمالية وتحسين الثقة في المعاملات الرقمية، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة. وعليه، فإن تعزيز هذا الدور يقتضي رؤية استراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات القائمة وتبني على المكاسب المحققة خلال العقد الماضي.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد المواضيع ذات الأهمية المتزايدة في النقاش الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، وهو دور قطاع التأمين في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة تحليلية نظرية لواقع السوق التأميني في الجزائر خلال الفترة 2011-2021. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن التأمين لا يقتصر على كونه أداة لنقل الخطر فحسب، بل يُعد كذلك رافداً للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، مما يجعله أحد المحاور الأساسية لتحقيق الشمول المالي المستدام.

بدأت الدراسة بتأصيل مفاهيمي للخطر وإدارة الخطر، ثم تناولت مفاهيم التأمين ودوره الاقتصادي وانتقلت لاحقاً إلى دراسة الشمول المالي وآليات دعم هذا التوجه من خلال السياسات التأمينية، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو الرقمنة. وفي الأخير، تم التركيز على واقع قطاع التأمين في الجزائر وتحليل مدى مساهمته الفعلية في تحقيق الإدماج المالي، من خلال مؤشرات التغطية، الابتكار، والولوج إلى الخدمات.

اختبار الفرضيات:

تم إثبات فرضيات الدراسة استناداً إلى التحليل النظري والوصفي لمختلف المعطيات ذات الصلة بقطاع التأمين والشمول المالي، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** والتي مفادها قطاع التأمين يساهم في النمو الاقتصادي من خلال حماية الأفراد وتحفيز الاستثمار، تُثبت صحة هذه الفرضية من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه التأمين في التخفيف من المخاطر الاقتصادية، ما يخلق بيئة أكثر استقراراً للأفراد والمؤسسات. توفر التغطية التأمينية الحماية ضد الخسائر المحتملة، مما يشجع على خوض أنشطة إنتاجية واستثمارية دون تردد. كما تساهم شركات التأمين في تعبئة الادخار الوطني من خلال أفساط التأمين، وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المالية مما يعزز النمو الاقتصادي. وعليه، فإن التأمين يُعتبر أداة دعم غير مباشرة للنمو عبر تقليص الالايقين وتحقيق الأمان المالي.

- **الفرضية الثانية:** التي تقول " سياسات الشمول المالي تعتمد على توسيع التغطية التأمينية وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات " حيث تبين من خلال الدراسة أن تحقيق الشمول المالي يتطلب توفير خدمات مالية متنوعة، تشمل التأمين كأحد ركائزها الأساسية. توسيع التغطية التأمينية، لا سيما للفئات الهشة وغير الرسمية، يساعد في دمج شرائح واسعة ضمن النظام المالي. في المقابل، فإن تبسيط الإجراءات (مثل تقليص الوثائق، استعمال التطبيقات الرقمية، وخدمات الاكتتاب عن بُعد) يساهم في إزالة

الخاتمة

العوائق التي تمنع الأفراد من الاستفادة من خدمات التأمين. لذلك، فإن توسيع قاعدة المؤمن لهم وتسهيل الولوج إلى الخدمات يشكلان جزءًا جوهريًا من سياسات الشمول المالي، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** والتي كان مضمونها «جهود السلطات العمومية خلال الفترة 2011-2021 ساهمت في تعزيز الشمول المالي عبر رقمنة التأمينات وتحديث الأطر القانونية في الجزائر " خلال الفترة 2011-2021، قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ عدة تدابير لدعم الشمول المالي من أبرزها رقمنة قطاع التأمين. تجلّت هذه الجهود في إصدار تعليمة الدفع الإلكتروني لأقساط التأمين، لا سيما تأمين السيارات، وإجبارية استعمال وسائل الدفع غير النقدي. كما تم العمل على تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يسمح بتطوير منتجات تأمينية جديدة وتسهيل ولوج المواطنين إليها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إدماج فئات جديدة ضمن النظام المالي الرسمي، ما يثبت مساهمة قطاع التأمين، بدعم من السلطات، في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة المدروسة، وبالتالي فالفرضية الثالثة صحيحة.

نتائج الدراسة:

- يواجه قطاع التأمين في الجزائر ضعفًا في انتشاره الجغرافي والوظيفي، مع تركّز كبير في التأمينات التقليدية كالتأمين على السيارات.
- يعاني المجتمع الجزائري من تدني الثقافة التأمينية، مما يُضعف الطلب على الخدمات التأمينية ويقلل من فرص التوسع.
- لا تزال الرقمنة في قطاع التأمين محدودة، رغم إمكانياتها في تحسين الوصول وتخفيض التكاليف.
- هناك فجوة بين السياسات التنظيمية والاحتياجات الواقعية لتعزيز الشمول المالي من خلال التأمين.
- شهدت فترة الدراسة في الجزائر تطورًا في البنية التحتية الرقمية لبعض الشركات، مثل إدخال الدفع الإلكتروني وتحديث أنظمة معالجة المطالبات.
- إن ضعف الثقافة التأمينية، وغياب تحفيزات واضحة للفئات غير المؤمن عليها، ما زال يمثل عائقًا أمام مساهمة أوسع للتأمين في الشمول المالي.

الخاتمة

التوصيات:

- تعزيز الثقافة التأمينية من خلال حملات توعية وطنية تستهدف مختلف شرائح المجتمع، لاسيما الفئات الهشة.
- إطلاق منتجات تأمينية مبتكرة وبسيطة تستجيب لاحتياجات غير المخدمين ماليًا، كالتأمينات الصغيرة (Microinsurance).
- دعم الرقمنة في قطاع التأمين وتوسيع استخدام التكنولوجيا في كل مراحل الخدمة: التسجيل، الدفع التقييم، والمتابعة.
- مراجعة الإطار التنظيمي بشكل يسمح بمزيد من المرونة، وتسهيل ولوج شركات جديدة، بما يعزز التنافس والابتكار.
- تشجيع الشراكات بين شركات التأمين والمؤسسات المالية والاجتماعية لتوسيع قاعدة المستفيدين.
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في دمج التأمين ضمن سياسات الشمول المالي، بما يتناسب مع خصوصيات البيئة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

❖ قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المعاجم والموسوعات:

(1) برمان بشير، موسوعة التراث والمخطوطات العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2021.

ثانياً: الكتب:

(2) أحمد نعمة عبد النافعي، المحاسبة عن المشتقات المالية الاستثمار في شركات التأمين، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.

(3) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

(4) تغليسية رانيا، التأمين والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2024.

(5) حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

(6) سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2015.

(7) سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

(8) صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر، العراق، 2016.

(9) صدقي عبد الهادي، محمود الزمامير، إدارة التأمين، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.

(10) عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفون، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2016.

(11) عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، إصدار إي . كتب، لندن، 2013.

(12) عبد الله بن إبراهيم السلطان، المالية لغير الماليين، دار حام، السعودية، 2023.

(13) كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، المنهل للنشر والتوزيع، الإمارات، 2015.

(14) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان، 2020.

- (15) محمد زياد النجداوي، غسان الطالب، التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها، دار اليازوري، الأردن، 2024.
- (16) محمود محمد خير الدين، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
- (17) ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2014.
- (18) نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، دار العربي، مصر، 2013.
- (19) يوسف حمي الطائي، سنان كاظم الموسوي، إدارة التأمين والمخاطر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2016.

ثالثا: المجالات:

- (20) مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2016.
- (21) وهيبة عبد الرحيم، تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة. التأمين، مجلة الاجتهاد للدراسات الاقتصادية والقانونية، العدد 01، الجزائر، 2019.
- (22) مختار فاطمة، بن عزوز بن صابر، ثورة الرقمنة واقع وتحديات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 1، الجزائر، 2024.
- (23) مريم صيد، تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 01، الجزائر، 2022.
- (24) محمد حاج قاسي، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2022.
- (25) كركار مليكة، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 3، الجزائر، 2019.
- (26) قرواني مريم، هباش فارس، دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، الجزائر، 2019.
- (27) عوني علال، مشكلة الثقافة الرقمية وإشكالية بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 1، الجزائر، 2022.

- (28) عادل زقير، دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزائر، 2017.
- (29) عامر أسامة، تقييم واقع صناعة التأمين في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 1، الجزائر، 2022.
- (30) طالب دليلة، حليمي وهيبة، مساهمة شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 02، الجزائر، 2022.
- (31) عماد غزاري، الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19، مجلة التمويل والتنمية المستدامة، العدد 01، الجزائر، 2021.
- (32) شياوي عبد العزيز، بوعبدلي ياسين، نعمي عبد الله، الصناعة التأمينية كوسيلة لتحقيق الشمول التأميني والمالي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 02، الجزائر، 2023.
- (33) شراقة صبرينة، متطلبات التحول الرقمي في قطاع التأمين الجزائري، مجلة التطوير والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 2، الجزائر، 2021.
- (34) سعيد صبيحة، فلاق صليحة، رقمنة التأمين المصرفي لمدخل لتعزيز الشمول التأميني في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2023.
- (35) زهيرة بن خضرة، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، الجزائر، 2018.
- (36) راضية مصداغ، عبد الحميد بن ناصر، واقع وتحديات صيرفة التأمين في الجزائر، مجلة المدبر، العدد 02، الجزائر، 2020.
- (37) داودي الطيب، كردودي صبرينة، التأمين التكافلي مفهومه وتطبيقاته، مجلة الإحياء، العدد 15، الجزائر، 2019.
- (38) خديجة فاضل، دور التأمين في تطوير الاقتصاد الوطني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 01، الجزائر، 2023.
- (39) جميل صالح عيسى، دور التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي لدى شركات التأمين، مجلة جامعة تشرين سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 04، 2023.
- (40) جوري زينب، إدارة الخطر ومعالجته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، الجزائر، 2004.

(41) المهدي ناصر، الأهمية الاقتصادية لأساليب إدارة الخطر في المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 8، الجزائر، 2013.

(42) بركات رحمة، عشي صليحة، التحول الرقمي ومستقبل صناعة التأمين في ظل الثورة الصناعية الرابعة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2023.

(43) بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا -، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، الجزائر، 2020.

رابعاً: مذكرات تخرج:

(44) مصطفى حاج محمد بوشكار، المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

(45) مليزي محمد الأمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

(46) مشاعلي مريم، التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في مجال التأمين، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023.

(47) مجدوب نور الهدى، لونيصة آمنة، تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين، مذكرة ماستر، جامعة قالمة 8 ماي 1945، الجزائر، 2021.

(48) قاسمي ايمان هاجر، حساين نجا، واقع التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021.

(49) قرشي جميلة، خيار إلهام، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات التأمينية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مذكرة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022.

(50) قرصان عبد الكريم، مريح سعيد، دور شركات التأمين التكافلي في دعم سوق التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023.

(51) عمار حميد، دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.

(52) عمارة عبد القادر، عيسات محمد الأمين، دور الابتكار في تحسين جودة الخدمة التأمينية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2023.

- (53) طرفاوي شيخ، رابة أمينة، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة المالية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022.
- (54) طيباوي فطيمة، قياس مستوى ثقافة التأمين لدى المستهلك الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2021.
- (55) صوار ابتسام، نوييرة كوثر، دور التأمين المصغر في تحقيق الشمول المالي في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2020.
- (56) صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاعة، أطروحة دكتوراه، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2024.
- (57) شرفوح ويزة، إثر التحرير المالي على القطاع المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.
- (58) رعاد شهرة، منصور حنان، الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2024.
- (59) خليفاي خيرة، التأمين التكافلي عرض تجارب دول إسلامية، مذكرة ماستر، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2022.
- (60) حداد محمد إدريس، محجوب محمد الحبيب، الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.
- (61) تونسسي منصورية، بلعربي أمينة، الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021.
- (62) إكرام مالوسي، سنة مسعي، الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادي، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2021.
- (63) العرابسية إبتسام، صغايري وفاء، مساهمة سوق التأمين في دعم التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
- (64) بلهاين عبير، خلدون مفيدة، أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013.
- (65) بن مخلوف زين الدين، بن لشهب عبد الهادي، الشمول المالي ودوره في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2023.

- (66) بناي مصطفى، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- (67) بوالدبان أسماء، سهام بارة، دور الرقمنة في تطوير صناعة التأمين في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2023.
- (68) بouden مروة، عشوب أمينة، دور الرقمنة المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2021.
- (69) بوسبعين محمد أمين، أعراب عبد الحق، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.
- (70) بوشنير ريم، بن محمود خولة، دور رقمنة التأمين التكافلي في إدارة المخاطر المالية حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2024.
- (71) بوعباش زهرة، لونيس ميليسة ضريفة، واقع وآفاق شركات التأمين ودورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019.
- (72) بولفخار دلال، بارش يسرى، إدارة المخاطر في شركات التأمين، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2021.

خامسا: الملتقيات:

- (73) كاسحي موسى، دهليس عادل، قراءة تحليلية نقدية في المرسوم التنفيذي 21-81 الذي ينظم نشاط التأمين التكافلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التأمين التكافلي في الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، يوم 24 ماي
- (74) عبد الوهاب خلود سامية، بن عيسى بن عليّة، أثر التحالفات بين البنوك وشركات التأمين على تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث، جامعة الجبيلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، يوم 30 أفريل 2024.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- (75) متاح على الموقع الرسمي لوزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz تم الاطلاع بتاريخ: 31 ماي 2025
- (76) مشروع قانون التأمينات: تنويع المنتجات وتطوير التأمين التكافلي وتعزيز الرقمة، متاح على الموقع <https://www.aps.dz> ، تم الاطلاع بتاريخ: 31 ماي 2025